النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰ ⴰⵟⴰⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

• العدد: 351

من 17 إلى 23 مارس 2020

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر : سعيد رحيم • رئيس التحرير : التيتي الحبيب

لا يمكن تقوية الحركة النقابية في ظل التشتت

كلمة العدد

غضب عارم في قطاع التعليم لمواجهة هجوم الدولة عليه

يعيش قطاع التربية والتكوين خلال السنوات الأخيرة على إيقاع تصاعد الاحتجاجات دفاعا عن التعليم العمومي وعن مكتسبات وحقوق العاملات والعاملين فيه؛ مما يطرح التساؤل حول أسباب ونتائجها وكيفية تعامل الدولة معها.

إن التعليم حق مؤسس لعدد من حقوق الانسان الأساسية وتوفيره يساعد على توفيرها؛ وهو بوابة نحو الرقي والتقدم رغم توظيفه من طرف الكتلة الطبقية السائدة لخدمة مصالحها، ولا تنمية ولا ديمقراطية دون الولوج منها؛ لذلك يجب على الدولة ضمان توفير تعليم جيد مجاني ومنصف للجميع. غير أن السياسة المخزنية كانت ولا زالت عكس هذا الشعار. فرغم كل المناظرات والبرامج والمخططات حول "إصلاح التعليم"، ظل القطاع يعيش مسلسلا عنوانه الفشل، لأنها كانت محكومة بإملاءات المؤسسات المالية الدولية وبجشع الكتلة الطبقية السائدة. والحقيقة المرة التي لا يتم تداولها كثيرا هي أن النظام لم تكن له أبدا نية إصلاح التعليم، بل على العكس من ذلك تماما قرر منذ انتفاضة 23 مارس 1965 الحد من عدد الملتحقات والملتحقين بصفوف الدراسة اعتبارا لكون التعليم يخرج المعارضين لحكمه؛ وتم الإعلان عن ذلك في مشروع بنهيمة والمخطط الثلاثي الذي تلاه؛ وظل هذا التوجه متحكما في السياسة التعليمية إلى اليوم. والنتيجة الواضحة لهذه السياسة هي نسبة الأمية المرتفعة التي تتجاوز 32% حسب الاحصائيات الرسمية.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة المخزنية الحالية في مجال التعليم، والتي نجدها متفرقة في الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار وغيرهما من القوانين والبرامج والخطط وفي إملاءات المؤسسات المالية الدولية المانحة، في ما يلي :

• توجيه التعليم لخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة من خلال ترويج أيديولوجيتها وإنتاج قوة العمل التي هي في حاجة إليها.

• تفكيك المدرسة والجامعة العموميتين من أجل استباحتهما أمام جشع الرأس مال وتسهيل كل أشكال الخوصصة .

• تقديم كل أشكال الدعم لمؤسسات التعليم الخاص، بما فيها الدعم المالي، على حساب التعليم العمومي؛ واعتماد كل أشكال الخوصصة لإضعاف المدرسة العمومية والجامعة العمومية.

• تملص الدولة من مسؤوليتها في ضمان الحق في التعليم .

• تملص الدولة من مسؤوليتها وتخليها عن تمويل التعليم، من خلال تنويع مصادر التمويل والمناورة من أجل ضرب مجانية التعليم، والتفويت التدريجي للتعليم للجهات؛

• إدخال الهشاشة للقطاع من خلال التشغيل بالعقدة والعمل في اتجاه إقبار مكتسبات وحقوق الموظفات والموظفين وضرب حقهم/هن في الاستقرار الاجتماعي والمهني والنفسي، والتلويح بتحويل الجميع إلى أنظمة خاصة بأطر الأكاديميات الجهوية والقضاء على الوظيفة العمومية في القطاع .

وترافق هذا الهجوم الكاسح للدولة المخزنية على التعليم العمومي من أجل تسليعه وعلى مكتسبات وحقوق العاملات والعاملين مع تزايد جشع الرأسمال العالمي والمحلي واصراره على افتراس المدرسة والجامعة العموميتين. وما زاد الطين بلة ورفع من منسوب الغضب في القطاع استهتار الدولة المخزنية بمطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها وبنقاباتها المناضلة، وانفرادها باتخاذ كل القرارات المتعلقة بالقطاع.

وكانت نتيجة تغول سياسة الدولة المخزنية في قطاع التعليم تعميم الغضب والقلق وسط القطاع وتوسع وانتشار دائرة الاحتجاج وتوالي الأشكال النضالية للنقابات والتنسيقيات التعليمية. ويخوض حاليا عدد من الفئات التعليمية معارك بطولية دفاعا عن مطالبها المشروعة؛ويؤكد صمود وإصرار الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد الرفض الشعبي لسياسة الدولة في مجال التوظيف في القطاع ومحاولتها إدخال الهشاشة إليه؛ كما قرر التنسيق النقابي الثنائي بين النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم / التوجه الديمقراطي برنامجا نضاليا يبدأ من اعتبار يوم الخميس 19 مارس 2020 يوم احتجاج وطني مشترك محليا وإقليميا وجهويا، ويوم الثلاثاء 24 مارس 2020 يوم إضراب وطني ووقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية على الساعة 10 صباحا، ومسيرة نحو البرلمان.

إن من أسباب ضعف مردودية النضالات البطولية التي خيضت في القطاع التشتت الذي طبعها، وتركيز كل فئة على مطالبها، الشيء الذي سهل على الدولة التعامل معها وامتصاص تأثيراتها؛ ولإعطاء أفق رحب لهذه النضالات يجب العمل على توحيدها وضمان الدعم الشعبي ودعم الجبهة الاجتماعية لها وربطها بالنضال الشعبي العام .

ضيف العدد : **عمر بعزيز**

وبجملة واحدة، فصراع المناضلين النقابيين الماركسيين اليوم هو صراع لتحرير النقابة من البيروقراطية والمافيا المتحكمة في اقتصاد بلادنا

2 النهج الديمقراطي يحيي نضالات العاملات والعمال وعموم الشغيلة وسائر الفئات الكادحة والمعطلة

5 الحركات العمالية، تاريخ من النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية

12 عاملات بني تجيت : بين المطرقة والسندان

13 فاضمة احرفو: من ضحايا البطش المخزني

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يحيي نضالات العاملات والعمال وعموم الشغيلة وسائر الفئات الكادحة والمعطلة

تدارست الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي في اجتماعها ليوم الأحد 8 مارس 2020 أنشطة الحزب ومستجدات الأوضاع والتي تتسم بما يلي :

- **على الصعيد العالمي**، بتداعيات انتشار فيروس كورونا وما يصاحبه من دعاية لا تخلو من خبث وحرب إعلامية ذات خلفيات سياسية واقتصادية وما ينتج عنها من هلع ومس بحقوق الإنسان، وبانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وبتراجع نمو الاقتصاد العالمي ويعد هذا مؤشرا دالا على تعمق الأزمة الاقتصادية وتوسعها ودخولها طورا جديدا يتميز بغياب محرك اقتصادي وازن أخذا بعين الاعتبار تراجع نمو الاقتصاد الصيني.

- **على المستوى الجهوي**، باستمرار الحراكات الشعبية في الجزائر ولبنان والعراق والحرب الأهلية في ليبيا كصدى لمطامع دولية وإقليمية (مصر والإمارات والسعودية من جهة وقطر وتركيا من جهة أخرى) والتدخل السافر لتركيا في سوريا بالاستعانة بالتنظيمات الارهابية وباستغلال مآسي اللاجئين والمتاجرة فيها .

- **على المستوى الوطني** بإطلاق عدد من المبادرات والإجراءات من قبيل الجيل الأخضر وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من قروض بنسب أرباح ضعيفة والإعداد لمرحلة جديدة من تعويم الدرهم ودعاية كاذبة فجة لمكانة المغرب في مجال صناعة السيارات وكل هذا وغيره في ظل حكومة أقرب إلى حكومة تصريف الأعمال وزراؤها مجرد موظفين لدى حكومة الظل والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وقد ارتفعت حمى الانتخابات القادمة، انتخابات 2021 ، وهي مناسبة يرتفع فيها منسوب الخلافات والصراعات في صفوف القوى الملتفة حول المخزن بخصوص قضايا العتبة ونمط الاقتراع وهيأة الإشراف على الانتخابات واللوائح والتقطيع ورئيس الحكومة المقبلة، وكل هذا في ظل الخوف والتخوف من مقاطعة شعبية من المؤكد أنها ستكون عارمة، بينما الجفاف أصبح حقيقة ثابتة لكن دون مبادرة رسمية لتطويق تداعياته الخطيرة على الفلاحين الصغار والكادحين وعموم الجماهير الشعبية بالبادية. على أن جزءا من المشهد لا يمكن تجاهله هو نضالات متنوعة للطبقة العاملة وشرائح والعمال وعموم الشغيلة وسائر الفئات الكادحة والمعطلة ويدين بكل قوة القمع الذي تواجه به ويدعو جميع الطاقات المناضلة إلى الالتحام بهذه النضالات والتعريف بها والمساهمة في تأطيرها وصد القمع عنها. وتؤكد على الوحدة إلى إنجاحها عبر الدعاية لها والمشاركة فيها وتندد بالمناسبة بالإعتراض على مستوى البرلمان على مشروع القانون حول الإثراء غير المشروع.

5) تدين التصريح الرجعي المتخلف لرئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة في حق

من الموظفين والمستخدمين وغيرهم.

انطلاقا مما سبق فان الكتابة الوطنية تعلن ما يلي :

1) توجه تحية عالية للمرأة عبر العالم عموما والمرأة المغربية خصوصا وعلى رأسها المرأة العاملة والكادحة، بمناسبة اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة، مؤكدة على تصميم النهج الديمقراطي على مواصلة النضال ضد الرأسمالية والرجعية والباتريارکا ومن أجل انتزاع حقوق المرأة كاملة في المساواة التامة مع الرجل مع ضمان حقوقها الخاصة كامرأة وكأم وفي كل المجالات وإلغاء تحفظات الدولة المغربية على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومن اجل إقرار قانون للأسرة عصري ومدني وديمقراطي.

2) تحيي نضالات العاملات في النضال وتثمن بالمناسبة التنسيق النقابي الثنائي بين النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي.

3) تطالب الحكومة بسن إجراءات عاجلة للحد من آثار الجفاف السلبية على الفئات المعنية بدعم القطيع وتوفير الماء الشروب وبرمجة أوراش التشغيل وغيرها كما تطالب بتوفير المرافق اللازمة للعلاج المجاني ومنها إصلاح وصيانة وتشغيل مستشفى بنصميم والمستشفيات المماثلة له الخاصة بالأمراض الصدرية كما تطالب بتتخفيض أثمنة المحروقات ببلادنا انسجاما مع منطق المقايسة.

4) "تثمين المسيرة الشعبية بمدينة مراكش، التي كان من المرتقب تنظيمها يوم الاحد 15 مارس 2020، قبل تأجيلها إلى وقت لاحق بسبب فيروس كورونا" وتدعو الثقافة الأمازيغية وهو تصريح يعكس بقايا الذهنية الاستعمارية المترسخة في مفاصل الدولة ونظرتها التحقيرية لجزء هام وأساسي من هوية شعبنا اللغوية والثقافية.

6) تعتز بأداء الجبهة الاجتماعية وتدعو إلى صيانة وحدتها والمساهمة بحماس في تنفيذ برنامجها ببناء فروع جديدة لها وبالعمل محليا على بلورة ملفات مطلبية تستجيب للحركية النضالية والحاجيات الملحة للساكنة وإنجاح المبادرات النضالية التي تدعو لها مركزيا.

7) كما تعتز بالدينامية النضالية الهامة لمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي والمتعاطفين معه وتدعو إلى المزيد من النضال والصمود والثبات على الموقف حتى النصر.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

المحمدية

ضحايا "مشروع بدر" ينظمون وقفة أمام العمالة (أغلبية الحضور نساء)

أين يكمن المشكل؟

- **المنطقة** : اللويزية، قيادة بنيخلف، عمالة المحمدية .

- عاشت العشرات من العائلات(34 حسب تصريح الضحايا)، فوق أرض قبل استقلال 56 بسنين، كان أفراد العائلات يشتغلون كعمال زراعيين عند معمر.

- لما تم "استرجاع" الأرض من طرف الدولة، استمرت العائلات في مكانها، و اشتغال الأفراد مع شركة الدولة بدون مشاكل تذكر .

- في السنوات الأخيرة فوتت الدولة الأرض لشركة العمران، لإنجاز مشروع "بدر" للسكن .

- تم الاتفاق مع الساكنة على مغادرة المكان على أساس تسليمهم من طرف "العمران" مساكن بعد 6 أشهر .

- تمت عملية هدم المساكن القديمة بعد مغادرتها (2017).

- حوالي 3 سنوات بعد مغادرة المكان، تعيش العائلات مآسي التشرد: لا سكن بديل و لهم يحزنون.

- العمالة التي سهرت على الهدم، و شركة "العمران"، المضارب العقاري، لا تعطيان أجوبة مقنعة، متهماتان: Lydec et ONEEP

بعرقلة المشروع. ؟؟؟؟؟؟

- استقبل الكاتب العام للعمالة(11مارس)، وفد الضحايا حيث قال له أن العمالة قامت بواجبها و عليهم التوجه إلى العمران....

الخلاصة: العائلات ضحايا المضاربة العقارية.

نحن نتضامن مع ضحايا المضاربة العقارية، وتواطؤ العمالة. فالعمالة هي المسؤولة المباشرة عن تشريد العائلات بعد هدم مساكنهم، وعدم الالتزام بمدة 6 أشهور.

المحمدية

المرأة المكافحة حاضرة بقوة

بمناسبة 8 مارس، نظمت لجنة العمل النسائي التابعة لفرع النهج الديمقراطي لقاءا تواصليا مع العشرات من الفلاحات والعاملات ببادية المحمدية.

سبق اللقاء في البادية لقاء بمقر الفرع بالمدينة.

حضرت رفيقات من خارج المحمدية:

نعيمة النايم، أمينة بوخلخال، ومينة جبار

وعادت حليمة لعادتها القديمة

الكبير قاشا

بعد سلسلة من النضالات والاحتجاجات(وقفات، مسيرة، اعتصام، مقالات...) و المراسلات وجلسات الحوار التي عقدتها تنسيقية قبائل لهري-بوكركور، تاجموت، بووزال مع كل من السلطة المحلية ممثلة في قائد قيادة لهري اكلمام ازكزا ورئيس دائرة احواز خنيفرة والكاتب العام للعمالة وادارة المياه والغابات وادارة الشؤون القروية بعمالة الاقليم وكذلك وكالة المحافظة العقارية والمسح الخرائطي بخنيفرة، اقدم الكاتب العام لقطاع المياه والغابات بوزارة الفلاحة بتاريخ 26 دجنبر 2019 على مراسلة عامل اقليم خنيفرة برسالة تحت عدد 5832 يطلب منه ضرورة استكمال اشغال التحديد الاداري بغابات المنطقة مع استثناء الاراضي المحددة بمحضر 6 يونيو 1966، وهي اراضي القبائل المومأ اليها اعلاه، وللتوضيح اكثر فان هذا المحضر جاء ليستكمل اشغال لجنة سميت باللجنة الملكية لتصفية اراضي امحزان بتاريخ 8 يونيو 1965 و التي باشرت اجراءات استرجاع مجموعة من القبائل لأراضيها التي مكن المستعمر الفرنسي منها قواده وجلاديه بالمنطقة.

رغم ان هذه المراسلة تعود لتاريخ 26 دجنبر2019 فان عمالة الاقليم لم تراسلأي ادارة من بين الادارات المتدخلة في الملف و لزمت الصمت بخصوصها، و بعد تمكن لجنة تنسيق القبائل من الاطلاع على المراسلة التي احيطت بسرية مبالغ فيها، اصدرت بيانا تستغرب فيه احجام ادارات الاقليم عن تفعيل مضامينها، الأمر الذي تفاعلت معه العمالة بدعوة كل من رئيس دائرة احواز خنيفرة و مدير الادارة الاقليمية للمياه والغابات والمحافظ لاجتماع بمقر العمالة اعطيت فيه التعليمات بضرورة معالجة الملف في يومين داخل مكتب رئيس الدائرة دون تنقل الى عين المكان، و هو الامر الذي رفضته ادارة المياه و الغابات لاحقا خصوصا بعدما طلب منهم اقحام "أحد الأعيان" ضمن قائمة المستفيدين من العملية حسب ما رشح الى علم تنسيقية القبائل، اقحام هذا الشخص قد يرتب اقصاء فلاحين فقراء من فدادينهم وقطعهم الارضية خصوصا و ان الأمر يتعلق بمطلب تحفيظ لحوالي 300 هكتار، لكن البعض لا يرى مانعا في التضحية بعشرات الفلاحين لعيون "الأعيان" وغلل خدمتهم ...

حاليا فان مندوبية المياه والغابات تعلن للجنة التنسيق استعدادها التام للأجرأة المستعجلة لمضامين المراسلة شريطة تمكينها من الخروج بمعية السلطة المحلية لعين المكان و دون شروط مسبقة اللهم الالتزام بالحدود المبينة بمحضر 1965، و كذلك السيد المحافظ يعلن جاهزيته لتمكين المواطنين الذين ستفرز اراضيهم في هذه العملية من وثائق تحفيظهم في أقل من 48 ساعة، الا أن كل الاشغال لازالت تراوح مكانها بسبب احجام عمالة الاقليم عن القيام بالدور المطلوب منها في هذه العملية كما تقوم بذلك في منطقة (تافشنا) و (سيدي يحيى وساعد)، بل ان قائد (سيدي يحيى اوساعد) مثلا يخصص يومين في الاسبوع بمعية المحافظة العقارية و ادارة المياه والغابات للزيارات الميدانية لتسوية ملفات المواطنين أخذا بعين الاعتبار ملاحظات ادارة المياه والغابات بعين المكان...

نشير ختاما الى ان الفلاحين في القبائل الثلاث يدينون الاقتيات على نضالاتهم وتضحياتهم، ويتوعدون بفضحه مستنكرين استمرار تعطيل مصالحهم لإيجاد تسوية تضمن استفادة هكتارات((مدلل وزارة الداخلية)) مهما كلف الأمر من تضحية بفدادين الفلاحين الفقراء؛ والفلاحون لن يفرطوا في شبر من اراضيهم و هم متفقون على رفض التورط في هذه الفضيحة والتواطؤ مع اطرافها محملين المسؤولية الكاملة في كل ما سيترتب عنها من تداعيات لكل من يرى الوطن ضيعة خاصة يكرم منها من يشاء وقتما يشاء دون خوف ولا خجل، انهم يواجهون ميدانيا ثقافة التطبيع مع الفساد والافلات من المساءلة و المحاسبة في الجرائم الاقتصادية والسياسية وتغول وزارة الداخلية، وانهم حتما لمنتصرون...

الجبهات الإجتماعية: الجذور، الراهن والدروس

حسن جعفاري

تمكن النظام المخزني من الإلتفاف على المطلب المشروع للشعب المغربي المتمثل في الإستقلال والتحرر الوطني بسبب تواطئ جزء من الحركة الوطنية وقبولها بإتفاقية إكس ليبان المشؤومة، كما تمكن من تصفية جيش التحرير وإدماج الجزء الأخر في الجيش الملكي وانحاز إلى الغرب الإمبريالي خاصة فرنسا للحفاظ على مصالحه، هذه السياسات المعاكسة لإرادة الشعب المغربي واجهتها القوى المعارضة، حركة 3 مارس، إنتفاضة 1965 المجيدة بالبيضاء التي واجهها النظام الفاشي بالحديد والنار و ذهب ضحيتها العشرات خاصة الشباب، ثم إنتفض الجيش في إنقلابي الصخيرات ثم القنيطرة. هذه المواجهة الدموية بين النظام وقوى المعارضة وبروز اليسار الجديد دفع النظام إلى الإستيلاء على القيادة العليا للجيش وتحييد عديد من الجنرالات عبر تعيينهم في مناصب دبلوماسية، راجع حساباته وحاول خلق إجماع جديد عبر ما أسماه المسلسل الديمقراطي وقضية الصحراء،لكن مناوراته سيتصدى لها الشعب المغربي الطامح في العيش الكريم وفي ديمقراطية حقيقة، لكن الطبيعة الإستبدادية والدموية للنظام ستظهر من جديد في إضراب أبريل 1979 وسيتم إعتقال وتشريد المئات من المناضلات والمناضلين، وفي إضراب 20 يونيو 1981 سيتدخل الجيش مرة أخرى لإخماد الإنتفاضة بالبيضاء والنتيجة عشرات القتلى والجرحى والمعتقلين.

إن تعمق الأزمة الإقتصادية والإجتماعية و السياسية خاصة مع برنامج التقويم الهيكلي وعجز النظام عن الإستجابة للمطالب المشروعة للجماهير الكادحة ستؤجج الأوضاع وتؤدي إلى انتفاضة في مدن مراكش و الناضور وغيرهما، التي واجهها النظام كذلك بالجيش وطائرات الهيلوكبتر مما عرى طبيعته الإستبدادية ولم يخفيها الملك الراحل، لكن مناوراته وتواطئ الأحزاب الملتفة حوله لم تستطيع إيقاف زحف الربيع. وإنتفضت الجماهير وجاءت انتفاضة دجنبر 1990 بعد الإضراب الذي دعت له مركزيتان نقابيتان التي واجهها النظام بالجيش ومختلف الأجهزة القمعية خاصة بفاس ليتبين بالملموس أن الجيش الملكي هو أحد أدواته للدفاع عن مصالح الطبقات السائدة، خاصة عندما يحتد الصراع.

بعد هذه المواجهات بين النظام والقوى التقدمية الديمقراطية على كافة المستويات وبعد أن أستولى الجيش وعدم تحقق التغيير المنشود ، عرفت صحة الملك تدهورا و بدأ يخطط لتمرير الحكم إلى وريثه، و مع ضغط القوى التقدمية والحركة الحقوقية وعائلات المعتقلين السياسيين، أطلق سراح مجموعة من المعتقلين السياسين على رأسهم الفقيد أبراهام السرفاتي و الرفيق عبد الله الحريف هكذا حصل إنفراج سياسي جزئي مع محاولات تعديل الدستور سنتي 1992 و 1996 تبعتهما حكومة التناوب التي ساهمت في إجهاض المد النضالي الذي عرفه المغرب بقبول عبد الرحمان اليوسفي قيادتها بشروط المخزن، حصل انفراج سياسي جزئي لكن الأزمة الإقتصادية والإجتماعية إستفحلت مع حكومة التناوب التي زادت من خوصصة القطاعات الإستراتيجية. هذا الوضع دفع الشعب المغربي إلى خلق أدواته للدفاع الذاتي خاصة مع إندماج حزبي الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بشكل كلي في البنية المخزنية، ظهرت لجان دعم نضالات المعطلين حاملي الشواهد ولجان مناهضة غلاء الأسعار

ولجان دعم العمال المطرودين تعسفيا...، هذه الآليات ساهمت في الرفع من مستوى وعي الجماهير الكادحة التي أدركت أن سبب فقرها وتهميشها هي السياسات الطبقية المخزنية التي تزكيها الأحزاب والإطارات المندمجة في المخزن كما أن المسرحيات الإنتخابية لن تحسن أوضاعها وأن الميدان الحقيقي للصراع هو الشارع من أجل تحصين المكتسبات وإنتزاع الحقوق.

إن الطابع المميز للأنظمة في الدول المغاربية والعربية هو الإستبداد، هذا الوضع المحجوز و المرفوض من طرف القوى الحية خاصة الشباب أدى إلى السيرورة الثورية الأولى بالمنطقة بدءا من تونس ثم حركة 20 فبراير بالمغرب التي رغم أنها إستمرارية للنضالات الجماهرية السابقة، إلا أنها أول حركة سياسية بعد الحركة الوطنية أثناء المطالبة بالإستقلال غير أن اليسار لم يكن في مستوى اللحظة السياسية، لكن ساهم زهاء ستة أشهر في تطورها وتحصينها كما تم تكسير جدار الخوف لدى المواطنات المواطنين، إلا أن شعار حرية كرامة عدالة إجتماعية الفضفاض وبعض الحسابات الضيقة بين المكونات مثل هل نريد نظام ديمقراطي أم ملكية برلمانية وعدم وضوح جماعة العدل و الإحسان التي تتبنى نظام مدني فضفاض وإنسحابها من الحركة دون سابق إنذار مع أنها لم تلتحق بالحركة إلا بعد أسبوعها الثاني ساهم في إضعاف 20 فبراير، لكنها بقيت متقدة، في هذا السياق بلور النهج الديمقراطي مفهومي الجبهة الميدانية التي هي بكل بساطة تجمع أكبر عدد من القوى المناهضة للمخزن دون إعتبار الإختلافات الإيديولوجية والجبهة الديمقراطية المفروض فيها أن تتكون من كل القوى اليسارية والديمقراطية المناهضة للمخزن، العائق الرئيسي لأي تحرر و تغيير حقيقي، هذه الجبهة هي النواة الصلبة للجبهة الميدانية. لكن هذه المبادرة واجهتها عراقيل تتمثل في فيتو أحزاب التحالف على أي نضال مشترك مع جماعة العدل والإحسان، تارة بمبرر الإختلافات الإيديولوجية وتارة بمبرر خذلانها لحركة 20 فبراير كما أنها لا تناضل مع الجماهير الشعبية المكتوية بنيران السياسات المخزنية عدا الخروج في بعض المحطات القومية لإستعراض عضلاتها.

من جهة ثانية عدم التفاعل الإيجابي لباقي المجموعات اليسارية والقوى الديمقراطية رغم فتح النهج الديمقراطي لنقاش عمومي حول ضرورة الجبهات للتصدي للمخزن ولسياساته الطبقية، هذا الوضع المحجوز دفع بالمناضلات والمناضلين بالنهج الديمقراطي وأحزاب التحالف والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي وأطاك.. إلى التفكير في الجبهة الإجتماعية كآلية للنضال المشترك حول القضايا الإجتماعية، كالمدرسة العمومية، مناهضة الهشاشة، الإعتقال السياسي وقمع الحريات مع تجاوز الإختلافات السياسية.

الجبهات المناطقية لم تستطيع حشد أوسع الجماهير الكادحة بسبب التعبئة المحدودة ولم تصل بصفة عامة إلى الأحياء الشعبية وإلى المعامل بل إقتصرت في الغالب على وسائل التواصل الإجتماعي

فما هو حال الجبهات الإجتماعية؟

تمكنت القوى المشكلة للجبهة وطنيا من وضع ميثاق الجبهة وبرنامج وطني وتمكن أكثر من 40 موقع من تأسيس جبهات محلية قاموا بوقفات إحياء لذكرى حركة 20 فبراير وعملت على إنجاح المسيرة الوطنية بالبيضاء يوم 23 فبراير 2020 رغم أن الطموحات أكبر من ذلك، غير أني أسجل ما يلي :

الجبهات المناطقية لم تستطيع حشد أوسع الجماهير الكادحة بسبب التعبئة المحدودة ولم تصل بصفة عامة إلى الأحياء الشعبية وإلى المعامل بل إقتصرت في الغالب على وسائل التواصل الإجتماعي. فأغلب الإطارات خاصة النقابية لم تحشد قواعدها للوقفات والمسيرة الوطنية، وفي أحسن الأحوال حضرت بتمثيلية بعض كوادرها وذلك أضعف إلتزام. فبماذا يمكن تفسير غياب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ومناضلي الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ومناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية إمش، كذلك منخرطي الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم كدش وعمال وعاملات كدش وما نسميه بالنخبة والتجار الصغار والحرفيين.

إن هذا الغياب يبين خطأ المراهنة على البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في أي تغيير كما أن الجبهة الإجتماعية ليس الجواب السياسي للأزمة القائمة بل فقط جواب مرحلي وجب تطويره ويستدعي مزيدا من الوضوح مما يستدعي تقييم المحطات السابقة خاصة مسيرة البيضاء بكل نزاهة لتطوير النضال المشترك كما يتطلب تعميق النقاش مع المكونات الغائبة لإنضاج الشروط لجبهة أرقى عمقها سياسي يمكن تحديد حدودها الدنيا وتمرحل برنامجها هذا يتطلب كذلك التغيير في آليات الاشتغال كما أن الرهان على المركزيات النقابية خاطئ رغم أهميتها بسبب هيمنة البيروقراطية عليها. إن التركيز على القطاعات العمالية وبعض النقابات الوطنية و على الأحياء الشعبية و خاصة التجار الصغار، سيربك البيروقراطيات وسيدفعها إلى إتخاذ مواقف أكثر إيجابية لصالح الطبقة العاملة أو إلى المزيد من عزلها وفضح خياناتها، أما الجبهات في المناطق ذات الطابع القروي عليها فضح الأوهام التي يوزعها المخزن من خلال القروض المقترحة للمقاولات الصغيرة والنضال ضد التهميش والإقصاء التي تعرفها هاته المناطق.

إن فشل كافة المبادرات النضالية ضد المخزن عبر التاريخ هو بسبب عزلتها الفئوية أو المناطقية، لذلك فإن هزم المخزن وتحقيق التغيير المنشود رهين بتوحيد المطالب وكافة القوى المناهضة له.

الحركات العمالية، تاريخ من النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية

عن موقع"العرب"

يسجل كتاب "دور الحركات العمَّالية في دعم الديمقراطية"، الذي أعده ممدوح مبروك، الباحث بمكتبة الإسكندرية، بعضا من تجليَّات العلاقة بين النقابات العمَّالية والديمقراطية من أوروبا إلى أميركا اللاتينية إلى آسيا وصولا إلى التجارب العربية.

ينطلق الكتاب من الحركات العمَّالية في التجارب الديمقراطية العالمية، من خلال التجربة البولندية والإنكليزية واليابانية والسويدية وتجربة أميركا اللاتينية، ويبين أن الحركة العمَّالية واجهت على مدار تاريخها مشكلة أساسية تمثلت في كيفية تحويل العمل النقابي إلى ثقافة وروح ومضمون أكثر من كونه مجرد آليات وأدوات تتعلق بتشكيل نقابات وسن قوانين والمساومة الجماعية، إلخ .

ويشير الباحث إلى أن الحركات النقابية على مستوى العالم لعبت دورا أساسيّا في حركات التحرر الوطني ومقاومة العنصرية التي شهدها العالم، والأمثلة على ذلك عديدة، فقد لعبت المنظمة النقابية بجنوب أفريقيا دورا كبيرا في إنهاء التمييز العنصري، وكذلك الحركة النقابية في أسبانيا قدمت مساهمة قيمة في إنهاء نظام فرانكو الفاشستي .

هذا بالإضافة إلى أن بعض رؤساء النقابات أصبحوا فيما بعد رؤساء دول مثل: ليخ فاوينسا في بولندا، ولولا دي سيلفا في البرازيل، وغيرهما.

ويتطرق الكتاب إلى الحركات العمَّالية ورياح الديمقراطية في العالم العربي، ويقدم عرضا لملامح العمل النقابي ودوره في عدد من التجارب العربية التي أصبحت متفاوتة من حيث نصيبها من التحول الديمقراطي، ما بين دول شهدت ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي مثل مصر وتونس، وأخرى تتبنى سياسات إصلاحية كالمغرب، وثالثة لها تجربة مع الحكم الإسلامي كالسودان، ورابعة لها خصوصية سياسية وثقافية في التنوع والتعددية وهي لبنان، وخامسة تتناول خبرة التنظيمات العمَّالية في ظل الاحتلال وهي الخبرة الفلسطينية.

الحركة النقابية التونسية

عن التجربة التونسية، يبين الكتاب أن الحركة النقابية في تونس بدأت عام 1952 بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على يد الزعيم فرحات حشاد واتسمت بوطنيتها، حيث لعبت دورا رائدا في مناهضة الاستعمار والمشاركة في بناء الدولة الحديثة في محاولة لبناء فكر اقتصادي اجتماعي وطني يناهض الفكر الاقتصادي الاستعماري.

وخاض الاتحاد العام التونسي للشغل على مدار تاريخه العديد من المعارك الديمقراطية ودخل في صراعات عديدة مع السلطة لإنهاء حكم الحزب الواحد في ستينات القرن الماضي. وقد تصَدَّر الاتحاد العام التونسي للشغل موقعا رئيسا في الثورة التونسية وفرض نفسه كرقم لا يمكن تحييده في المعادلة السياسية، حيث كان إطارا حاضنا لمقاومة الاستبداد والاستغلال وللنضال من أجل الحرية والكرامة والمساواة الذي ساهمت تراكماته بصورة فعالة في اندلاع الثورة التونسية.

ويضيف أنه منذ اشتعال الثورة التونسية وحتى الآن تواجه الحركة النقابية التونسية العديد من التحديات أبرزها: عدم استقرار البلاد نتيجة عدم اكتمال عملية التحول الديمقراطي، وتأثير الخطاب الديني الجديد على الاتحادات العمَّالية

والنقابية، ومجابهة انعكاسات تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة في جنوب أوروبا على العمال التونسيين المقيمين هناك، وتمدد القطاع غير الرسمي في الاقتصاد حتى وصل عدد العاملين فيه إلى حوالي 50 بالمائة من العمال، واستشرى في مختلف القطاعات، مما يشكل عائقا نحو توسع العمل النقابي، حيث يدعمه أفراد تابعون السلطة.

ضد الهيمنة

في مصر، لم يكن للحركة العمَّالية المصرية إبان فترة حكم مبارك أي دور نتيجة هيمنة النظام السابق عليها. وظهرت النقابات المستقلة على الساحة العمَّالية بشكل كبير قبيل ثورة يناير كرد فعل طبيعي للتجارب السلبية التي عاشها التنظيم النقابي إبان النظام السابق، ومن أبرز تلك النقابات "نقابة الضرائب العقارية".

لعب العمال دورا كبيرا في التمهيد لثورة يناير من خلال الإضرابات والاعتصامات التي شهدتها ميادين مصر وقتها، وبعد الثورة حرص العمال على حرية واستقلال التنظيمات النقابية وناضلوا من أجل ذلك.

وكان الاتحاد العام للنقابات المستقلة بمثابة بارقة أمل لعدد كبير من النقابات المستقلة إلا أنه للأسف يعاني من بعض المشكلات، أبرزها: الوضع القانوني، وضعف النقابات المستقلة التي يضمها، وغياب التدريب والخبرة النقابية وتلك هي مسؤولية الاتحاد الذي من المفترض أن يقدم برامج تدريبية لكل من هو مهتم بالشأن العمالي.

ويلفت الكتاب إلى أن السودان أُتيحت له فرص كثيرة للتحول الديمقراطي إلا أنه كان يصطدم بتراجع القوى السياسية نفسها عن تحقيق الديمقراطية. فالانقلابات التي شهدها السودان حدثت بإيعاز من قوى سياسية لا تريد لأي طرف أن يمارس الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه أدى انخراط اتحاد العمال في العمل الحزبي وابتعاده عن دوره الأساسي إلى وقوعه في تناقضات عديدة أدت في النهاية إلى إجهاض العملية الديمقراطية.

لقد أدى الفشل في إقامة نظام ديمقراطي في السودان من ناحية، وسوء الأوضاع السياسية السودانية كضعف المعارضة السياسية والتبعية التامة للنظام، وانتشار القبلية والعنصرية، وانفصال جنوب السودان وسوء الأوضاع في دارفور من ناحية أخرى، إلى اندثار الحركة النقابية واقتصارها على مجرد مؤسسات تابعة للدولة لا تأثير لها على الساحة السياسية.

بالانتقال إلى لبنان يرى الباحث أن السلطة عمدت منذ البداية إلى تطويع الحركة النقابية والسيطرة عليها من خلال: خلق تنظيمات نقابية وهمية خاضعة مباشرة لأحزاب وقوى طائفية بهدف تفتيت الحركة النقابية وتدخل وزارة العمل في عدم السماح لبعض النقابات بالحصول على تراخيص، وفي المقابل منح التراخيص للنقابات التابعة للدولة ومنع التنظيم النقابي لقطاع حيوي وأساسي هو قطاع موظفي الدولة، ومنع العمال الوافدين من التمثيل الحقيقي في النقابات وتنظيم أنفسهم، خاصة وأن هناك مئات الآلاف من العمال الأجانب متواجدون في العمالة المنزلية يُضاف إليهم مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين، والسوريين، والمصريين، والسودانيين يعملون في قطاعات مختلفة، وهؤلاء يحرمون من الحقوق النقابية.

ويمنع القانون اللبناني موظفي القطاع العام من حق التنظيم النقابي، كما تنص المادة 12 من قانون الموظفين على تجريم الإضراب والتصريح للصحف وتوقيع عرائض والانضمام إلى الأحزاب، وعلى الرغم من ذلك يخوض الموظفون والمعلمون معركة للمطالبة بتصحيح أجورهم التي تم تجميدها منذ آخر تصحيح للأجور عام 1998 والتي فقدت أية قيمة فعلية لها بعد ارتفاع معدلات التضخم إلى ما يزيد عن 110 بالمائة .

مشاكل في لبنان وفلسطين

في ضوء ما سبق يؤكد الكتاب أن الحركة النقابية اللبنانية اليوم في أمس الحاجة إلى بناء مركز نقابي عمالي بديل عن الاتحاد العمالي العام ويهدف إلى تشجيع تشكيل نقابات عمالية مستقلة عن السلطة.

أما الحركة العمالية في فلسطين فيكشف الكتاب أنها نتيجة الممارسات من قبل الاحتلال الإسرائيلي وارتفاع معدلات البطالة، وطبقا لمعايير منظمة العمل الدولية نجد أن: عدد العمال في فلسطين ممن يبلغون 15 عاما فما فوق "حوالي مليون و11 ألف عامل"، 750 ألف في الضفة الغربية و"حوالي 358 ألف في قطاع غزة"، ونسبة البطالة الكلية في قطاع غزة تتراوح ما بين 24.5 بالمائة و30 بالمائة، أما في الضفة الغربية فتبلغ حوالي 16.6 بالمائة.

إن حجم البطالة بين الشباب والخرجين الجدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و24 عاما يبلغ حوالي 111 ألف عاطل، في حين يرتفع هذا الرقم لمن تتراوح أعمارهم ما بين سن 20 و29 عاما ليصل إلى حوالي 150 ألف عاطل. تقف فلسطين الآن أمام مفترق طرق، فإما أن تستمر في تطبيق السياسات التي خلقت الأزمة، وننتظر مائة عام على الأقل للقضاء على الفقر المدقع، وإما أن تبدأ في بناء مجتمع جديد يحترم كرامة الإنسان من خلال سن تشريعات وقوانين ملائمة تتضمن تحديد حد أدنى للأجور، وتحسين ظروف العمل، وإلغاء عمالة الأطفال، وإلغاء التمييز ضد المرأة، وضمان حرية التنظيم النقابي القوي القادر على أخذ دوره في الرقابة والمحاسبة، ومحاربة الفساد، وحماية المجتمع المدني، وترسيخ مفاهيم للاستقلال والديمقراطية.

النموذج التنموي والفساد المالي

محمد متلوف

في الدول الديمقراطية التي تحترم نفسها ومواطنيها يكون النموذج التنموي من اقتراح الحكومات في إطار احترام الناخبين والتزام الحكومة بكل ألوانها السياسية إن كانت فعلية لاشكلية وليس عبر لجن كلجنة شكيب بنموسى للنموذج التنموي الذي فشل في تحقيق التنمية كوزير في الداخلية فكيف له تحقيقها عبر لجنة النموذج التنويح الذي هو في الغالب تمويهي لضرب الأحزاب المشكلة للحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام المسئولة عن تحقيق التنمية للمواطنين والمواطنات ،وللأسف فقد شاركت مجموعة من الأحزاب والنقابات والجمعيات ووو...في تقديم مقترحات للجنة شكيب بنموسى للنموذج التنموي قبيل سنة على موعد المسماة استحقاقات انتخابية فهل تحل المجالس المعينة محل المجالس المنتخبة وما ينبثق عنها من مؤسسات حكومية المفروض فيها تنفيذ برنامجها الانتخابي وكل الوعود التي قدمتها لكتلتها الانتخابية في إطار ربط تحمل المسؤولية بالمحاسبة طبقا للمادة الأولى من دستور فاتح يوليوز 2011عل علته .صحيح أن أي نموذج تنموي لامكن له أن يرى النور إلا في إطار نظام ديمقراطي عبر دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا وموضوع من طرف لجنة تأسيسية منتخبة من طرف الجماهير الشعبية وليست لجنة مفوضة فوقيا مع احترام الحقوق والحريات وتجنب الاعتقالات السياسية واعتقالات الرأي واحترام حرية التعبير .النموذج التنموي والفساد المالي : هل فعلا يمكن للجنة وزير الداخلة السابق شكيب بنموسى التنموية تحقيق التنمية للجماهير الشعبية بعدما فشل أيام كان وزيرا ؟، ولماذا لم تفعل تقارير المجلس الأعلى للحسابات ومجالسه الجهوية التي رصد في تقارير رسمية رفعت لك المؤسسات المعنية لمحاربة الفساد ؟،ام أن الامر يتعلق بتصفية حسابات لتركيع كل من سولت له نفسه الخروج عن الاجماع وللأسف أن أحزاب مكونة للحكومة تقدمت بمقترحات بخصوص النموذج التنموي للجنة شكيب بنموسى متخلية عن هبتها أو على الأقل ماتبقى لها من شرف بل وحتى بعض الأحزاب والإطارات حضرت لجنة النموذج التنموي لتقديم تصورها ومقترحاتها في ظل وضع تصفه بالمشحون والتردي الحقوقي الذي يعكس عدم نجاح أي نموذج تنموي .لإنجاح أي نموذج تنموي لابد من دستور ديمقراطي ومحاسبة ناهبي المال العام واسترجاع الأموال المنهوبة للتمويل وليس نموذج تنوي للتطبيل فحسب تقارير رسمية صادرة عن المفتشيات العامة لمختلف الوزارات كوزارة المالية والإصلاح الإداري ووزارة الداخلية ولجن التقصي البرلمانية وتقارير المجلس الأعلى للحسابات فان مبالغ الأموال المنهوبة قدرت بمليارين من درهم ناهيك عن الفساد المالي المستشري بالجهات والمجالس الإقليمية والمجالس الجماعية والوكلات الحضرية عبر ما يعرف بالتدبير المفوض لقطاع النظافة والبستنة لانموذج تنموي في ظل الفساد المالي .والخطير في الأمر أن مختلف المجالس المعينة على المقاس مالها الفشل لأنها مجالس لامتصاص النخب وشراء الدمم مقابل السلم الاجتماعي وللتذكير فقد تم دسترة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لامتصاص غضب المعتقلين السياسيين كما أسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي دستوريا و المفروض فيه إعداد النموذج التنموي بدل لجنة شكيب بنموسى ناهيك عن مؤسسة الوسيط والكم الهائل من المجالس والمؤسسات الصورية التي لم ولن تحقق التنمية لغياب الإرادة السياسية وستبقى شكلية صورية للضحك على الجماهير الشعبية ككثلة انتخابية ،وذا ناقشنا الأموال التي نهبت بالمخطط

ألاستعجالي للتعليم في عهد الوزير اخشيشن والمقدرة ب400مليار سنتيم والتي يجري بشأنها اليوم تحقيق ،ومخطط المغرب الأخضر ما بين 2008و 2016 والمقدرة ب150 مليون درهم حسب الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التوجه الديمقراطي التابع للاتحاد المغربي للشغل فان الفساد المالي هو الأصل والنموذج التنموي استثناء ولا نموذج تنموي في ظل الفساد المالي .فشل النموذج التنموي بسبب الفساد المالي للجنة شكيب بنوسى مجرد وزير داخلية سابق أجهز على الحقوق والحريات فكيف له تنمية الجماهير الشعبية وخاصة بعد فشل المسماة مبادرة وطنية للتنمية البشرية التي صرفت بشأنها المليارات من الدراهم بدون جدوى .

الفشل المحقق لكل المبادرات التنموية اللاشعبية ,وللأمانة والتاريخ فن فشل النماذج التنموية هي حقيقة حتمية ففي عز النضال إبان السنوات الأولى للاستقلال الشكلي .

كان للمعمر الفرنسي عملاء من كل من المغرب والجزائر وفكر المعمر الفرنسي في استعمار المغرب بأقل تكلفة تفاديا للكلفة الغالية لاستعماره للجزائر وخلق ما يسمى أصدقاء فرنسا وإبان حكومة عبد الله ابراهيم تم اعتقال الخونة عملاء فرنسا بل ومصادرة ممتلكاتهم التي نهبوها من الشعب المغربي إبان حكم محمد الخامس واعتماد مبدأ من أين لك هذا ؟.وبمجيء الحسن الثاني سنة 1962 اصدر دستوره الذي قاطعيه الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

والذي اصدر منشور تحت عنوان "لماذا يجب مقاطعة الاستفتاء حول الدستور الممنوح".ولتفادي اقتحام واكتساح الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية الانتخابات وتعديل الدستور الممنوح راوغ الحسن الثاني واجل الانتخابات لسنوات واصدر عفوه عن الخونة وأطلق سراحهم ومكنهم من كل الممتلكات ورشحهم لأولى الانتخابات وفازا فيها.

وانتصر بطرقه على الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية واستمر مسلسل الفساد الذي معه لا يمكن تحقيق أي نموذج تنموي لأية لجنة.

لا يمكن لأي نموذج تنموي أن يرى النور ويستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات بون إرادة سياسية والتي تأكد وبالموس منذ بداية الستينيات من القرن الماضي يوم رفض مقترح "من أين لك هذا" في إطار دفاع الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية عن المال العام الذي هو المدخل الأساسي والبديهي لنجاح أي مشروع تنموي الذي لابد له من مصدر مالي ، لجنة شكيب بنموسى للنموذج التنموي لن تنجح مادامت لم ولن تحقق في الفساد المالي الذي يعيق النموذج التنموي وخاصة اقتصاد الريع ونظام الامتيازات كالمادونيات وامقالع الرخام والقار "الزفت" والحجارة ومقالع الرمال ... الخ والتي تجني منها الشركات النافذة والنافذين الملايير شهريا لا سنويا بدون حسيب ولا رقيب ،وبمباركة بل وفي ملكية مراكز القرار في الكثير من الأحيان ناهيك عن الميزانيات المقدرة بالمليارات والتي لاحق لأي كان مجرد التفكير في مناقشتها فما بالك بمحاسبتها اظف إلى ذلك تقاعد الوزراء والبرلمانيين والصناديق السوداء كلها تحول دون تحقيق التنمية للجماهير الشعبية وتبقى لجنة شكيب بنموسى الغربال الذي يخفي الشمس أو الدواء الذي يخفف من الحمى وامتصاص غضب الجماهير واحتجاجاتها سواء إمام المؤسسات العمومية المحلية أو الجهوية والمركزية والمطالبة بمحاربة الفساد والاستبداد .

بالإضافة إلى ما سبق هل يمكن تحقيق النموذج التنموي في ظل الفساد المالي ونهب الأراضي ؟،بالرجوع لظهير 1962 المتعلق بتوزيع أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة أقدم النظام السياسي المغربي على إحداث تعاونيات فلاحية لاستقطاب الفلاحين والاصطفاف إلى جانبه وهو الأمر الذي خرج للوجود وتأكد بعد ظهير الإصلاح الزراعي لسنة 1972 والتعديلات التي أدخلت عليه ،ولكن غالبية تلك الأراضي نهبت من طرف غالبة المعروفين بقادة سياسيين في إطار سياسة الإشراك من اجل التوريط سياسة الحسن الثاني نحيل القارئ الكريم للرجوع للائحة الهيئة الوطنية لحماية المال العام كتنسيقية وطنية كانت تظم 41 هيئة حقوقية وسياسية ونقابية ونسائية وشبابية وجمعيات المعطلين ...كل هذه الأراضي تم نهب غالبيتها من طرف اعداء أي نموذج تنموي وخاصة بالمدن السياحية كمراكش والساحلية والتي يقدر ثمن الهكتار بها بثلاثة ملايير سنتيم عن أي نموذج تنموي تتحدثون ؟.

وللأمانة والتاريخ قبل التاريخ هل ستنجح لجنة شكيب بنموسى للنموذج التنموي في ظل الفساد المالي البنيوي وثقل المديونية بامالئات المؤسسات المالية الدولية والتي أثقلت كاهل الدولة المغربية بالديون وبشروط الخضوع لتوصياها في مجال الصحة والتعليم ورفع الدعم عن مجموعة من المواد الاستهلاكية لغالبية الشعب المغربي كالمحروقات التي حررت في عهد حكومة بنكيران الإسلامية .والتي سبق لرئيس الحكومة الذي صعد على حساب نضالات الشعب والحركة الشبابية حركة 20فبراير 2011 المطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد ليطلع علينا وفي غفلة بدون الرجوع حتى لكتلته الانتخابية بشعار "عفى الله عما سلف" وكم من ناهب للمال العام تم العفو عنه وكم هي التقارير العددية منذ أحدات محكمة العدل الخاصة لمحاكمة الوزراء والمسئولين وتقارير لجن التقصي والمجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات العامة للوزارات بقية حبرا على ورق ومؤجلة بالرفوف لتركيع من سولت له نفسه يوما الخرج عن الإجماع لا لكبح ناهبي المال العام لتحقيق النموذج التنموي المحتاج للتمويل المالي عبر استرجاع الأموال المنهوبة بعيدا عن المزيد من المديونية والتي لم ولن تنجح لجنة شكيب بموسى في تحقيقها.

لا يمكن تقوية الحركة النقابية في ظل التشتت

أمام ضعف الحركة النقابية بالمغرب، التي يلعب فيها التشتت النقابي دورا مهما، فقد ارتأت جريدة النهج الديمقراطي تخصيص ملف هذا العدد لهذه المعضلة.

لقد أصبح التشتت النقابي (أكثر من20 نقابة) حاجزا حقيقيا أمام النضال لنقابي، مما ينعكس سلبا على تنامي الوعي الثوري وسط الطبقة العاملة، الشرط الأساسي لفرز طلائع ثورية تشكل العمود الفقري لحزبها.

لا للتشتت النقابي

عبد الحميد أمين

1/ تعرف الحركة النقابية العمالية، ومجمل الشغيلة المغربية وضعية من التشتت غير مسبوقة ببلادنا. وهذا التشتت ظاهرة غير صحية بل وخطيرة تنضاف إلى الأمراض الأخرى التي تعيشها الحركة النقابية والمتجسدة في نفور الشغيلة من العمل النقابي والتقلص الفظيع لعدد المنخرطين/ات، في ضعف التضامن بين النقابات وبين النقابيين أنفسهم، في تفشي مظاهر البيروقراطية النقابية على حساب الديمقراطية الداخلية، في ضعف تبني القيم النضالية والإنسانية من طرف المسؤولين النقابيين، وفي تفشي قيم الانتهازية وخدمة المصالح الخاصة لدى العديد من القياديين النقابيين ضدا على شعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"، وفي تراجع الاستقلالية النقابية عن الدولة والباطرونا والأحزاب السياسية، وفي الانسلاخ التدريجي عن مبدأ التقدمية وما يشترطه من مواقف مناهضة للاستبداد والفساد والاستغلال الرأسمالي ومن ارتباط للعمل النقابي بالعمل الجماهيري عامة لمواجهة العلاقات المخزنية السائدة بشكل وحدوي.

2/ وللتنبيه، فإن هذه الإثارة لأمراض الحركة النقابية وبالصراحة اللازمة، لا يهدف كما يفعل بعض العدميين واليائسين إلى التحامل على الحركة النقابية العمالية وتبخيسها والدفع إلى النفور منها ومناهضتها وطرح بدائل وهمية لها، بل الهدف هو تصحيح مسار الحركة النقابية العمالية لتلعب دورها كاملا في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية المباشرة (الحد من وطأة الاستغلال) والإستراتيجية (القضاء على الاستغلال الرأسمالي) وفقا لشعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" وللقيم النضالية والإنسانية التقدمية وللمبادئ النقابية الأصيلة: الوحدة والتضامن والديمقراطية والتقدمية والاستقلالية والجماهيرية.

3/ إن التشتت النقابي اللعين هو جزء من الظاهرة العامة المتجسدة في التشتت على مستوى الحركة الجماهيرية ككل، بل على مستوى القوى السياسية نفسها؛ إن المخزن، انطلاقا من المقولة الشهيرة "فرق تسد"، وظف كل طاقاته السياسية والإيديولوجية والإعلامية والثقافية لتشجيع التقسيم وسط الشعب حتى يظل الفاعل الأساسي المتحكم في الأوضاع. فهل نحن محتاجون لهذا الكم من المركزيات النقابية والتنسيقيات النقابية والجمعيات المهنية ذات الأدوار المشابهة للعمل النقابي؟ وهل نحن في حاجة لهذا العدد الضخم من التنظيمات الحقوقية والتنظيمات النسائية؟ وهل نحن في حاجة لهذا الكم الهائل من الفصائل الطلابية بينما أوطم، المفترض أن تكون منظمة نقابية لكل الطلاب، مجمدة وتعاني من الحظر العملي، الذي هو بالأساس حظر ذاتي؟ وهل المعطلون، الذين كانوا في مطلع التسعينات من القرن الماضي موحدين داخل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب كإطار موحد وقوي للنضال من أجل الحق في الشغل وفي التنظيم، كانوا في حاجة لما عرفته حركتهم من تناسل لإطارات لا حصر لها كانت سببا في إضعافها؟ وهل بلادنا محتاجة لهذا الكم الهائل من الأحزاب السياسية؟ ولهذا الكم من التنظيمات والمجموعات اليسارية نفسها؟ قطعا لا. إن المخزن هو المستفيد الأساسي من التشتت الذي تعرفه الحركة السياسية والحركة النقابية والحركة الجماهرية عامة ببلادنا. وعلى عكس ذلك إن النهج الديمقراطي كان دائما مع الوحدة النقابية ومع كافة السبل التي تصب في اتجاهها، ومع الوحدة النقابية الطلابية داخل أوطم ومع وحدة الحركة الحقوقية ومع الوحدة الشعبية وهو ما جسده في مواقفه المتحمسة لبناء الجبهة الديمقراطية والجبهة الميدانية المعارضة للمخزن، والجبهة الاجتماعية المغربية، وفي دعمه لوحدة اليسار الجذري (تجمع اليسار الديمقراطي كنموذج) وفي سعيه لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين بتعاون مع سائر القوى الماركسية.

4/ إن التشتت النقابي كنقيض للوحدة النقابية التنظيمية (التي تعني أن الطبقة العاملة في حاجة إلى مركزية نقابية واحدة، مع ضمان التعددية السياسية داخلها) ليس قدر محتوم. فالعديد من بلدان شمال أوروبا وبريطانيا وبلدان أخرى لها مركزية نقابية واحدة. وبلاد تونس الشقيقة لها مركزية نقابية واحدة، الاتحاد العام التونسي للشغل، لعبت دورا أساسيا في إسقاط الديكتاتور بنعلي وظلت تلعب دورا بارزا في إقرار الحريات الديمقراطية والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة بتونس. وفي المغرب نفسه، ومنذ انتهاء عهد الحماية إلى سنة 1960 لم يكن لنا سوى مركزية نقابية واحدة، لعبت دورا أساسيا في إقرار العديد من القوانين المتقدمة والاتفاقيات الجماعية وتحسين أوضاع الشغيلة. والاتحاد المغربي للشغل الذي بلغ عدد منخرطيه في نهاية الخمسينات 650.000 عضوا، أي ما يزيد بأكثر من النصف على العدد الحالي للمنخرطين/ات في جميع المركزيات النقابية، شكل بفضل قوته دولة داخل الدولة لمدة ما يقرب من 5 سنوات ؛ وهذا ما دفع بالسلطة المخزنية إلى العمل على إضعافه من خلال خطة خماسية الأطراف تجسدت في :

- الدفع إلى التقسيم النقابي وإقرار ما سمي بالتعددية النقابية: تأسيس الاتحاد العام للشغالين المغاربة من طرف حزب الاستقلال في 1960 والاتحاد النقابي للعمال الأحرار من طرف التحالف الرجعي المسمى بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية قبل أن نصل للمشهد البئيس الحالي بوجود حوالي 20 مركزية نقابية.

- قمع القياديين النقابيين المخلصين للطبقة العاملة، مقابل منح الامتيازات للقياديين الانتهازيين والفاسدين وغض الطرف عن تجاوزاتهم.

- التشجيع على تشكيل جمعيات مهنية تدافع عن فئات معينة من الشغيلة، وتنافس بذلك، في مجال اشتغالها، العمل النقابي للمركزيات النقابية.

- إعطاء دور نقابي لمندوبي الأجراء الذين أصبحوا على مستوى المؤسسة الاقتصادية، خاصة بالقطاع الخاص، منافسين للممثلين النقابيين وبالتالي للنقابة نفسها.

5/ إن الوحدة النقابية العمالية تجد

يتبع في الصفحة 8

تتمة مقال لا للتشتت النقابي

أسسها، من جهة في كون الطبقة العاملة توحدها مصالحها المشتركة وطموحها لبناء مجتمع بدون استغلال، ومن جهة أخرى في كونها تصارع قوى اجتماعية موحدة: الرأسمالية والكتلة الطبقية السائدة المستفيدة من النظام الرأسمالي والدولة المخزنية الراعية لمصالحها.

إن المشرفين على تقسيم الاتحاد المغربي للشغب والحركة النقابية لجأوا لعدد من المبررات أبرزها في البداية أن الاتحاد المغربي للشغل نقابة مسيسة، تخدم المشروع السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (هذا هو مبرر حزب الاستقلال لتأسيس الاتحاد العام) وبعدها أن الاتحاد المغربي للشغل نقابة خبزية، لا تخضع العمل النقابي للعمل السياسي (هذا هو مبرر الاتحاد الاشتراكي لتأسيس الكونفدرالية). وهناك مبرر آخر يكمن في اعتبار أن التعددية النقابية تشكل أحد أسس الأنظمة الديمقراطية !!

سبق لي في كتابات سابقة أن أوضحت أن هذه المبررات واهية ولا يمكن أن تشكل أساسا للتقسيم النقابي، مادامت الوحدة النقابية تشكل خطا أحمرا لا يمكن المساس بها، لان ضرب الوحدة النقابية هو تجريد للطبقة العاملة من سلاحها الأساسي للمواجهة بنجاعة للكتلة الطبقية السائدة ولدولتها المخزنية ولمخططات المؤسسات المالية الإمبريالية العالمية. ويكفي أن نشير هنا لمعطى أساسي لفائدة الحفاظ على الوحدة النقابية: كلما ازداد عدد النقابات، كلما تراجع العدد الإجمالي للمنخرطين/ات فيها، وكلما تم التراجع عن المكاسب.

بعيدا عن المبررات الواهية للتقسيم النقابي، إن أسبابه الحقيقية تكمن في إدراك أعداء وخصوم الطبقة العاملة لمكانتها الأساسية في المجتمع ولقوتها، مما يستوجب في نظرهم العمل على إضعافها، وكإجراء استباقي تجزيئ حركتها النقابية.

فالرجعية المخزنية، انطلاقا من سياسة "فرق تسد"، شجعت دائما على تقسيم الطبقة العاملة وذلك انطلاقا من فهمها الخاص للديمقراطية المبني على تجزئة كتلة الطبقات الشعبية وتشتيتها من أجل إضعافها أمام الكتلة الطبقية السائدة، ومن هنا اللجوء إلى إنشاء نقابات رجعية.

أما القوى السياسية الانتهازية المعبرة عن مصالح البرجوازية المتوسطة والصغيرة، فقد اعتبرت بدورها أن مصلحتها تكمن في إخضاع جزء من الطبقة العاملة لنفوذها السياسي ولمخططاتها السياسية (الانتخابات بالخصوص) وذلك عبر إنشاء نقابات حزبية تابعة لها.

6/ إن التشتت النقابي يزداد تفاقما منذ بضعة سنوات. فبالإضافة لتفريخ مركزيات نقابية جديدة واستمرار عمل الجمعيات المهنية الفئوية المنافسة في مجالها للعمل النقابي، برزت ظاهرة

التنسيقيات الفئوية التي تشتغل عموما باستقلالية عن العمل النقابي المؤطر من طرف المركزيات النقابية وتنظيماتها القطاعية من جامعات ونقابات وطنية. ونذكر هنا كنماذج، أطباء القطاع العمومي، الممرضون/ات، التنسيقيات المتعددة بقطاع التعليم وآخرها وأبرزها تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد. وتقوم هذه الأخيرة منذ 3 سنوات بنضالات متواصلة وقوية لفرض الإدماج في الوظيفة العمومية. إن مطلبها العادل ونضالاتها وتضحيات أعضاءها وفروا لها تضامن سائر القوى التقدمية والحية ببلادنا التي تأمل أن يكلل كفاحها بالنجاح. ونسجل مع ذلك أن نضال هذه التنسيقيات، رغم ما تتلقاه من تضامن ودعم، يبقى معزولا عن الحركة النضالية لشعبنا حيث عموما تتغيب عن التظاهرات الكبرى التي تهم الشعب المغربي. إن هذه التنسيقيات، التي نسعى لنجاح نضالاتها وتحقيق مطالبها، قد فاقمت تقسيم المشهد النقابي وأضافت له بعدا جديدا. ونحن طبعا ندرك أسباب هذه الظاهرة، لكننا، وكما كنا نسعى دائما لتجاوز التشتت النقابي التقليدي، نسعى كذلك اليوم لتجاوز المظاهر الجديدة لهذا التشتت.

7/ ما العمل إذن لتجاوز التشتت النقابي؟

ـ **أولا**، لابد للغيورين على مصالح الطبقة وعموم الكادحين أن يقروا بدون تردد بأن التشتت النقابي وبال على الشغيلة وأن المستفيد منه في نهاية المطاف هو المخزن والكتلة الطبقية السائدة والقوى البورجوازية الانتهازية. فلا يجب أن نقف منبهرين أمام كفاحية وجماهرية هذه التنسيقية أو تلك ونغفل مساهمتها في انتشارتظاهرة التشتت النقابي.

ـ **ثانيا**، لابد من رد الاعتبار لشعار الوحدة النقابية على اعتبار أن الوحدة النقابية سلاح الكادحين والتشتت النقابي نعمة للمستغلين. لابد كذلك من إقناع الشغيلة والمناضلين/ات النقابيين الغيورين على مصالح الطبقة العاملة بأن هذه الأخيرة ليست في حاجة سوى لمركزية نقابية واحدة وموحدة، تعددية سياسيا وفكريا، ديمقراطية، مكافحة، تقدمية، مستقلة عن الدولة والباطرونا والأحزاب ، متضامنة داخليا ومع الجماهير الشعبية، وجماهيرية من خلال انخراط معظم الشغيلة داخلها بغض النظر عن خصوصياتهم المتنوعة.

إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي يسعى حزب النهج إلى الإعلان عن تأسيسه في مؤتمره الخامس المقرر عقده في شهر يوليوز المقبل، يعد عاملا أساسيا لتجاوز التشتت النقابي

ـ **ثالثا**، إن الطموح لبناء مركزية واحدة وموحدة لكافة الشغيلة لن يتم بين عشية وضحاها؛ ولهذا كنا ومازلنا وسنستمر في تشجيع جميع المبادرات النقابية الوحدوية رافعين على الدوام شعار النضال النقابي الوحدوي وممارسين للنضال على أساسه ورافعين كذلك لشعار الوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة داخل مركزية نقابية واحدة وموحدة.

وللتذكير فإن النهج الديمقراطي لم يتوان في تشجيع ودعم المبادرات الوحدوية داخل الحركة النقابية. فبعد انطلاق مبادرة التنسيق النقابي الثلاثي في 29 يناير 2014 بين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل، بارك النهج هذه المبادرة رغم نواقصها. كما بارك النهج التنسيق النقابي بقطاع التعليم بين النقابات الخمس والذي انطلق في 3 يناير 2019.

ـ **رابعا**، إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي يسعى حزب النهج إلى الإعلان عن تأسيسه في مؤتمره الخامس المقرر عقده في شهر يوليوز المقبل، يعد عاملا أساسيا لتجاوز التشتت النقابي. فحزب الطبقة العاملة سيكون حتما مع الوحدة النقابية التنظيمية وقبلها مع النضال النقابي الوحدوي والوحدة النضالية. إن حزب الطبقة العاملة سيعمل بالضرورة على تجاوز التشتت المخرب لمصالح الطبقة العاملة وسيعمل بكل تفاني من أجل بناء العمل النقابي على أساس مبادئه الأصيلة وقيمه النبيلة وفي مقدمتها خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها. إن بناء حزب الطبقة العاملة يعد مكسبا عظيما للطبقة العاملة ولحركتها النقابية. فلابد إذن من تشجيعه ودعمه من طرف المناضلين/ات الشرفاء داخل الحركة النقابية العمالية. كما أن النهوض بالعمل النقابي على أساس المبادئ الأصيلة سيساهم بدوره في بناء وتقوية حزب العمال والعاملات ولهذا رفعنا داخل النهج الديمقراطي شعار: **"بناء حزب الطبقة العاملة والنهوض بالعمل النقابي التقدمي مسيرة واحدة".**

في أزمة العمل النقابي بالمغرب

حسن أيت اعمر

يعود أول تشريع متعلق بالنقابات بالمغرب إلى سنة 1936، وذلك خلال الفترة الاستعمارية، بيد أن هذا القانون كان يمنع على المغاربة الانخراط في العمل النقابي، وجعله حكرا على الأوربيين، والأدهى من ذلك تم إصدار ظهير بتاريخ 24 يونيو 1938 ينص على عقوبات زجرية في حق كل مغربي سولت له نفسه الانخراط في العمل النقابي. إلا أن ذلك لم يمنع العمال المغاربة . آنذاك . من الإقبال على الانتماء النقابي، حيث عرف هذا الأخير تزايدا متواصلا، ما فرض إصدار ظهير بتاريخ 12 شتنبر 1955 ينص بشكل صريح على السماح للعمال المغاربة بالانتماء النقابي، وهو نفس الظهير الذي سيتم تتميمه وإخراجه في حلة ظهير 16 يوليوز 1957، والذي مازال ساري المفعول إلى اليوم .

إن ما يميز المشهد النقابي العمالي اليوم بالمغرب هو التشتت والبلقنة، فهناك خمس نقابات تدعى الأكثر تمثيلية مركزيا (إمش. كدش.إوش م.إع ش م. فدش) وهناك خليط آخر غير ممثلة مركزيا(مدش.انش...) ، لا تظهر إلا في فترة الانتخابات. ما يجعل العمال و الأجراء يضربون أخماسا في أسداس أمام هول المعاناة والاستغلال الفاحش الذي يتعرضون له في لحظة وحين.

في المقابل هناك نقابة واحدة موحدة تمثل الباطرونا وأرباب العمل (إع م م).

فلن نكون مبالغين إذا قلنا أن العمل النقابي بالمغرب هو مرادف للازمة.

في أسباب أزمة العمل النقابي :

يمكن تقسيم هذه الأسباب . كما هو معتاد إلى ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

أ . الأسباب الموضوعية :

تتجلى هذه الأسباب في :

- طبيعة النظام السياسي القائم بالمغرب :

- البعيد كل البعد عن ابجديات الديمقراطية والمرتكز على الاستبداد والقهر والقمع، ما يجعله يرفض ظهور أية حركة نقابية أو اجتماعية قوية ومستقلة، وبالأحرى إذا كانت تطمح الطبقة العاملة في قيادتها.

- مواجهة المناضلين النقابيين بالقمع والسجون المحاكمات الصورية.

.العمل على فك الارتباط بين الطبقة العاملة والحركات التقدمية بهدف تحييد العمل النقابي وإبعاده عن العمل السياسي، ويتجلى ذلك في تشجيع وترويج للعمل النقابي الخبزي.

.تشجيع التعددية النقابية عبر إصدار ظهير 1960، قصد تقطيع اوصال الطبقة العاملة، و تركها تنزف رويدا رويدا.

. بث الصراعات الجانبية بين النقابات من خلال فتات التمثيلية، سواء على المستوى الجهوي او الدولي داخل المنظمات الدولية.

. ضخ أموال الدعم على النقابات "الاكثر تمثيلية". ما يجعل استقلاليتها في مهب الريح.

.اختراق النقابات وتلغيمها من اجل التحكم في تفجيرها في اية لحظة.

. تدوير عدد من القيادات النقابية وادماجها داخل الطبقات المسيطرة (بكسر الطاء).

.غياب المقاولة بمفهومها الليبرالي بالمغرب، فجل المقاولات هي مؤسسات عائلية، وتكن عداء كبيرا للعمل النقابي، وتلجأ إلى كافة الأساليب المتسخة من محاربته . العمل النقابي . كتسخير عصابات من اجل ترهيب النقابيين، الطرد والتسريح وتوريط النقابيين عبر امتيازات أو رشاوى.

.هشاشة البنية الاقتصادية وغياب القطاعات المنتجة، غياب المنافسة الشفافة كما هي متعارف عليها في البلدان الرأسمالية وسيطرة الإقطاع واقتصاد الريع (المؤذونيات...) ضف على ذلك تأثير الخوصصة وتعليمات المؤسسات الدولية.

.التراجع العددي للطبقة العاملة بفعل تقليص مناصب الشغل ، وبفعل العولمة وحرية الرأسمال في التنقل و التجوال بحثا عن اكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة.

.ضعف الاستثمار الداخلي و الرهان على نظيره الخارجي.

. العمل على إفراغ مدونة الشغل من محتواها على "علاتها"، حيث تقف الطبقة في حدود مطالبة الدولة بتطبيق قانون سنته هي نفسها.

. الأزمات الاجتماعية حيث ضعف الأجور وغياب التغطية الصحية واستفحال العلات الاجتماعية وارتفاع الضغط الضريبي على العمال والمأجورين.

.تقليص التوظيف عبر سن العمل بالعقدة في الوظيفة العمومية، وفتح الأبواب على مصراعيها للموظفين الرسميين لذا الدولة من اجل المغادرة عبر بوابة المغادرة الطوعية و التقاعد النسبي حاليا.

.تفويت عدد من القطاعات الهامة الى القطاع الخاص و ما يترتب عن ذلك من هشاشة وعدم استقرار الشغل .

.سيادة واستئساد القطاع الغير المهيكل والذي يشتغل في "النوار".

. ظهور عدد من "الأنشطة" الأقرب إلى البطالة منها إلى الشغل كالفراشة والباعة المتجولين...

. توسيع وإحماء نعرة الفئوية والامتيازات من اجل تفتيت المفتت وتشتيت المشتت.

. أغلب القرارات المؤثرة في مصير الطبقة العاملة المغربية تأتي من الخارج (المنظمات المالية الدولية، اتفاقيات التبادل الحر، المناطق الحرة . الافشور.)

هذه بعض الأسباب الموضوعية التي رأينا أنها من بين أخرى المساهمة و المعمقة لازمة العمل النقابي بالمغرب.

ومن المعلوم انه لا يمكن الفصل بشكل تعسفي بينما هو ذاتي ما هو موضوعي، فنقط التلاقي دائما واردة.

فتقاطع الذاتي والموضوعي هو الذي افرز اليوم ما يسمى بالتنسيقيات كحركات اجتماعية أو فئوية خارج الإطارات النقابية.

ب . الأسباب الذاتية :

. غياب الديمقراطية الداخلية.

.ضرب مبادئ العمل النقابي الجاد والمسؤول عرض الحائط، و التعامل معها بشكل انتهازي ووفق المصلحة والمرحلة. فالتقدمية ، الاستقلالية ، الديمقراطية والجماهيرية ماتت وشبعت موتا في إطاراتنا النقابية.

. استغلال مبدأ الجماهيرية لغاية السيطرة والهيمنة الحزبية.

.الاستماتة في الدفاع عن مصالح الطغمة البيروقراطية والعصابات المتنفذة داخل الأجهزة النقابية .

. سيطرة المصلحة الشخصية والفردانية على سلوك عدد من المأجورين.

. تحكم القيادات الإصلاحية في دواليب العمل النقابي، وتقوم باستخدام الطبقة العاملة وليس خدمتها.

.إغراق النقابات بعدد من الامتيازات دون حسيب او رقيب كالتفرغات الطويلة الأمد، الدعم العمومي، التمثيل في المؤسسات الرسمية(البرلمان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، عدد من المجالس الإدارية لعدد من الصناديق ...)

أغلب القرارات المؤثرة في مصير الطبقة العاملة المغربية تأتي من الخارج (المنظمات المالية الدولية، اتفاقيات التبادل الحر، المناطق الحرة . الافشور.)

النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمالية

رايس رضا

ثالثا: أهمية العمل النقابي

هناك أهمية كبيرة للعمل النقابي نوجزها فيما يلي :

- الدفاع عن مصالح الأعضاء في تعاملهم مع الغير
- حل المشكلات التي يواجهها الأعضاء في علاقاتهم مع الجهات الحكومية
- تقديم المعونات الطارئة في الظروف الصعبة
- رفع المستوى المهني للمهن
- تقديم الاستشارات القانونية لمن يطلبها
- رفع مستوى الإدراك والوعي لدى المورد البشري داخل التنظيم
- المساعدة على تقديم خدمات المعالجة.
- تكوين النقابيين بما يخدم أهداف الإدارة.
- تحسين الأداء الإداري الأمثل لتقريب المواطن من الإدارة
- السهر على حقوق المورد البشري وحمايته من كل أشكال التهميش والتعسف والهيمنة
- الدفاع عن الأخلاقيات المهنية
- تحسين الموارد البشرية بواجباتهم المهنية
- مساعدة العمال على مناقشة القرارات المطبقة عليهم لمعرفة الثغرات القانونية

رابعا: أهداف العمل النقابي

يصنف علماء الاجتماع النقابات العمالية ضمن الجماعات الضاغطة التي تمثل القوة الشرعية في ممارسة وظائف في منظمة تتمتع بوظائف متمايزة ومتكاملة تهدف إلى أحلال حالة من السلم الاجتماعي والمساواة والعدالة الاجتماعية والاستقرار داخل المجتمعات. ولنقابة العمالية أهمية قصوى في إحداث حراك اجتماعي داخل والقوة الذاتية التي تؤثر بها في مختلف الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تقسيمها كالآتي: - ضمان استقرار العمل. - تحسين الأجور والتعويضات المختلفة للمورد البشري. - التقليص من مدة العمل اليومية والأسبوعية والسنوية مع توفير فرص أكبر للراحة. - إعادة النظر في القوانين الأساسية للعاملين. - تحسين ظروف العمل وطبيعته على المستوى الأمني والصحي والرعاية والحماية من حوادث العمل. - ضمان ممارسة الحقوق النقابية: تكوين النقابات والانخراط فيها وضمان التسهيلات كمزاولة النشاط النقابي...الخ.

الحماية الاجتماعية في مجال التأمين عن المرض والبطالة وضمان معاشات عن الشيخوخة والوفاة. - العمل على زيادة الوعي لدى العمال من خلال التكوين والتدريب والمؤتمرات والندوات العلمية. - ضمان ممارسة الحقوق النقابية: تكوين النقابة والانخراط فيها وتقديم المطالب والمفاوضات الجماعية حولها، والتسهيلات للأطر النقابية لمزاولة النشاط النقابي من أجل الاتصال والاجتماع والتكوين والتوعية". - رفع المستوى نشر الوعي النقابي وروح العمل الجماعي بما يكفل تدعيمها وتحقيق أهدافها بتطوير المورد البشري. - رفع المستوى الثقافي للعمال عن طريق التثقيف وتوعيتهم بالحقوق والواجبات في التنظيم الذي يعملون فيه. - "المشاركة في وضع وتنفيذ خطط وبرامج تدريب وتفعيل دور النقابة في توعية المورد البشري للارتقاء بمستواه المهني والفني والكفاءة الإنتاجية" .

- المساهمة في أوجه النشاط الاجتماعي التي يشارك فيها أعضاؤها أو تقديم خدمات لهم. - إبداء الرأي في التشريعات التي تمس حقوق ومصالح أعضائها. - المشاركة في الشأن الوطني العام ومناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. - ج ارء العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بالموارد البشرية، و المفاوضات الجماعية بإبرام العقود واتفاقيات العمل الجماعية. وحق التقاضي للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها، كما يجوز لها التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوى ذات الصلة بأهداف النقاب: إدارة المؤسسات والجمعيات والصناديق الثقافية والعلمية والاجتماعية، "إنشاء واستماعية والتعاونية والائتمانية التي تخدم أعضاءها وتكون لهذه المؤسسة الشخصية المعنوية".

خامسا: مهام النقابة

كانت النقابات العمالية في المراحل الأولى من نشأتها تنحصر مهمتها في الضغط على أرباب العمل من أجل المحافظة على الأجور وتحسين ظروف العمل، في وقت كان نسوق العمل يعاني من اختال زيادة في عرض قوة العمل مما أدى قبولهم للعمل أي منع استغلال كبير لرب العمل. إن المهمة الرئيسية أو المطلب الأول لها كان رفع الأجور، وهذا ما عبر عنه دنلوب DUNLOP 1 "النقابة العمالية منظمة تسعى إلى رفع الأجر إلى أقصى حد ممكن" . غير أن الدراسة العلمية لمهام النقابة أثبتت أن مساعيها لا تنحصر في الدفاع عن المصالح الاقتصادية فقط للعمال، بل تتعداها إلى تلبية حاجات أخرى تطورت مع عالقات العمل وبناء المجتمع

1 - المهمة الاقتصادية المادية : في المرحلة المبكرة من تطور النقابة لم تكن مباشرتهم للعمل تخضع لضوابط محددة فيما يخص امتداد ساعات العمل، االجور، ظروف العمل..."، فكان من الطبيعي ضمن ذلك الواقع الذي يسيطر فيه أرباب العمل وقاموا باستقلال العمال إلى أقصى حد، أن يتركز نشاط الحركة العمالية على المطالب الاقتصادية المادية الخاصة بالأجر، المنح العائلية، الظروف الأمنية، الحق في العطل المدفوعة الأجر... فالعامل الاقتصادي لعب دورا هاما في تجميع العمال واتحادهم ضمن نقابات للدفاع عن مصالحهم. "فهذه المهمة لها أهمية كبيرة وتعتبر من أولويات النقابات العمالية مهما تطورت المجتمعات وتغيرت عالقات الإنتاج والعمل، ونخلص مما سبق أن ضمنها تندرج العديد من المواضيع منها معيار العمل، الانضباط، التجديدات التكنولوجية، تحديد الأجور، ظروف العمل

معايير العمل كانت دائما محل صراع ألن رب العمل يبحث عن زيادة الإنتاج مع بقاء التكلفة منخفضة في حين أن العامل لن يقوم برفع الإنتاجية إلا إذا زاد التعويض، لذلك تعمل النقابات من أجل التوازن. وكذلك النظام والانضباط فكل منظمة لها قواعدها يتعين على العمال احترامها فتسعى النقابات العمالية إلى تحقيق حكم القانون وسيادته في مكان العمل، فتعمل ضد التعسفية

2 - المهمة الاجتماعية : إن العامل اجتماعي بطبعه فهو يرغب في العيش والعمل ضمن جماعات فتعتبر النقابة منظمة تحقق حاجاته الاجتماعية، فتكسبه وصفا اجتماعيا معترفا به ضمن المنشأة، فتزيد في شعوره بالأمان والثقة بالنفس، فالنقابة تشجع الدافع الاجتماعي لدى العامل وتحقق رغبته في الانتماء. فعبر التاريخ أينما كان نظام الطوائف الحرفية يسيطر على الحياة الاقتصادية كانت الطائفة تعد محل العائلة، فبين أعضائها تآلف وانسجام وتضامن، فكان العامل يشعر بالأمان ألنها تعطيه وصفا اجتماعيا مستقرا. وبعد انحلال هذا النظام وظهور نظام المصنع نشأت تلك الروابط وطغت روح الانتماء، فجل ما يربط العامل بالمصنع هو الأجر، بالإضافة إلى تلك المعاملة السيئة والصراعات المستمرة مع أرباب العمل لم تسمح له بتكوين حياة اجتماعية. "لذلك فإن النقابة وكما عبر عنها تاننباوم "بأنها تعيد للعامل مجتمعه وتعطيه إحساسا بالزمالة وتقدم له دور اجتماعي يفهمه، وتجعل لحياته معنى حيث يشارك مع الآخرين في نسق متكامل من القيم" . بالإضافة إلى التنظيم النقابي وسيلة لعناية أخرى وهي إعطاء العامل مكانة اجتماعية مرتفعة حيث يستطيع الاتصال بالإدارة العليا من غير طريق الاتصال الروتيني، ويساهم معهم كذلك في بحث الموضوعات المتعلقة بالمنشأة وتقديم المقترحات التي تساهم في حل مشاكل العمل والإنتاج.

3 - المهمة النفسية : إن أهم ما ميز نظام المصنع في العالقات الفردية والصراع بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج، فوجد جو من التوتر والاضطراب داخل المنشأة، لشعور العامل بالاغتراب عن العمل، نتيجة لبعده عن الجماعات التي كانت تعطيه إحساسا بالثقة والطمأنينة وتهيئ له جوا من الاستقرار والأمان النفسي. "وضمن هذا النظام بعلاقاته الفردية يوجد هناك تضامن فزيادة على الإحساس بالفردية أدي إلى وجود القلق وعدم الانسجام بين العمال، دون أن ننسى الصراعات فيما بينهم والمنافسة الشديدة في العمل، هذا ما يجعل العامل أنه ليس ضمن جماعة تشعره بالارتياح وال تحفزه للعمل بشغف وقوة" . زد على ذلك التخصص والتقسيم للعمل في مراحل بسيطة وتكليف العامل بمرحلة صغيرة جزئية ومتكررة قتلت فيه الطموح، فهو لا يشغل كل طاقاته ومهاراته، فولدت عنده شعور بالهامشية والروتين وعدم الرضا عن نفسه و على العمل، فانضمامه إلى نقابة تشعره بوجوده وكيانه ويمكنه من خلالها التعبير عن طموحاته ويعمل من أجل تحقيقها، وكذلك تزيد شعوره بالأمن والثقة بالنفس والتقدير

4 - المهمة التنظيمية والتثقيفية : إن شمول الإحاطة بالعمال جميعهم على مستوى المنشأة هو في أول المقاصد التنظيمية التي تسعى إليه النقابة العمالية بالوسائل الدعائية والتثقيفية المشروعة، فنجد مجموعة من الأشخاص على مستوى المنشأة أو القطاع لجلب العاملين للانخراط فيها، وتعمل على توضيح الحقوق للعمال وما يستوجب لتحصيل المصالح لهم من وسائل وسلوك اجتماعي مؤسس على التضامن وتوحيد الحقوق داخل الوحدة التنظيمية الواحدة.

فالنقابة العمالية منذ نشأتها تنظيم يعمل على إنشاء الإطار الصالح لجميع العاملين في وحدات تنظيمية ولتوحيد انتسابهم إلى نظام مشترك يكون مجالا لنضالهم وميدانا للتشاور بينهم، بناء على مبدأ التضامن 1 بين جموعهم" . وتتناول هذه الثقافة العمالية أغراضا مختلفة ترمي إلى التوعية الشاملة بالحقوق والواجبات، وبما لها من ضوابط قانونية وتشريعية وما يحيط بها من مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة، ويقوم التثقيف العمالي في المراحل الأولى من النشاط على الخطب أو البيانات الصادرة عن المسؤولين وكذلك تسخير الصحافة النقابية....الخ إذن بالإضافة إلى قيام النقابة العمالية بجمع العمال في وحدات تنظيمية من أجل تحصيل مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، فتقوم بتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم وكيفية التوصل إليها بالإضافة إلى تثقيف مؤطريها وأعضائها من أجل التمثيل الجيد والفهم العميق للأمور، إذن تقوم بتثقيف وتوعية خارجية وأخرى داخلية على مستوى أعضائها.(جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر)

كورونا فيروس: محاولة لفهم أسباب العدوى وتداعياتها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي

الحسين بوتباغة

تشكل عدوى "كورونا فيروس" موضوع النقاشات بكل الأماكن ومحورا لتحاليل عدة تخصصها لها وسائل الإعلام العالمية. ظهرت العدوى أولا بالصين أواخر السنة الماضية (2019) فاجتاحت العديد من الدول بشكل سريع. وعلى رأس كل ساعة تقريبا تطلعنا النشرات الإخبارية، كما تخبرنا الصحف المكتوبة، بمدى انتشار الوباء، بعدد الإصابات، وبالحصيلة من الوفيات في صفوف المصابين. بالموازاة مع ذلك انتشرت بخصوصها الكثير من الأوهام والأخبار الزائفة تتناقلها وسائل التواصل الاجتماعي، كما استغلها الإعلام الغربي كفرصة للهجوم على الصين ونظامها الاجتماعي وللقيام بحملة دعائية مغرضة تتناغم مع الحصار الاقتصادي الذي تشنه أمريكا على الصين منذ سنوات.

أطلقت منظمة الصحة العالمية 11 فبراير 2020 اسم (COVID-19) على الفيروس واعتبرته من أصعب الفيروسات التي عرفتها الإنسانية حتى ألان. ونظرا لخطورة المرض وقدرته على الانتشار بسرعة، فقد قامت الصين، التي بدأ بها الوباء، بتعبئة الفرق العسكرية المختصة في ميدان الحروب البيولوجية لاتخاذ التدابير والحيطة اللازمة لمواجهة الموقف. في باقي دول العالم أتخذ الأمر بجدية ما عدا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدا الرئيس "ترامب" غير آبه بمخاطر المرض.

أسباب ظهور الفيروس وانتشار الوباء

انتشار العدوى تسببت فيه العولمة الرأسمالية التي "فتحت" الحدود بموجب الاتفاقيات التجارية التي أبرمت بين الدول وقصرت المسافات بينها وجعلت إثر ذلك من أي عدوى تبرز في منطقة ما، وباء مهددا لباقي مناطق العالم. كثافة المبادلات التجارية وتنقل السلع والبشر، في ضل العولمة النيوليبرالية، جعل عولمة العدوى الفيروسية والبكتريولوجية أمرا واقعا لا يمكن تجاهله.

بخصوص ظهور «كورونا"، هنالك إجمالا رأيين. رأي يعتقد أن ظهور الفيروس هو ضمن حرب بيولوجية من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الامبريالية أو من نتاج الشركات العابرة للقارات المستثمرة في صحة البشر من خلال صناعة الأدوية. الرأي الثاني، يعيد ظهور الوباء، لا إلى دولة آو شركة رأسمالية بحد ذاتها، بل إلى النظام الرأسمالي والأسس التي يقوم عليها.

الرأي الأول، تتزعمه صحف، كنشرة "الاقتصاد السياسي" التي كتبت مقالا حول "كورونا فيروس" تشير فيه إلى احتمال ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية وراء انتشاره. يتبنى نفس الرأي متتبعون لما ينشر حول الفيروس والتفاصيل الدقيقة التي تقدمها وسائل الإعلام، خاصة الأمريكية والغربية وتهويلها بالمرض، ويرون أن الهدف منها هو شن حرب اقتصادية على الصين. من أصحاب هذا الرأي أيضا صحفيون يتهمون الشركات المختصة في صناعة الأدوية التي تسببت بالماضي في الكثير من المآسي الصحية. في هذا الإطار يشيرون إلى شركة "سانوفي" المصنفة ثالثة عالميا كشركة مختبرات مختصة في صناعة الأدوية لأمراض كالسرطان والسكري واللقاحات والأمصال، وكلها مجالات مدرة لأرباح طائلة.

في نفس السياق يتم الاستشهاد ببيان "للوكالة الفرنسية للسلامة الصحية ومنتجات الصحة"AFSSAPS-- نشر بنوفمبر 2010 وضح أن دواء MEDIATOR)) الذي يستعمله مرضى السكري ممن يعانون من السمنة تسبب في وفاة العديد منهم. تضيف الوكالة انها حذرت من مخاطر هذا الدواء منذ 2009 إلا أن الصيدليات استمرت في ببيعه لان الشركات الاحتكارية والمختبرات الصيدلية تحظى بالحماية من الدول وتوظف مرتزقة من علماء وأطباء وإعلاميين ينشرون دراسات تتغاضى عن "التأثيرات الفرعية" لبعض الأدوية.

الرأي الثاني يحمل المسؤولية للنظام الرأسمالي القائم على الجري وراء الربح مهما ترتب عن ذلك من تهديد للحياة وتقويض

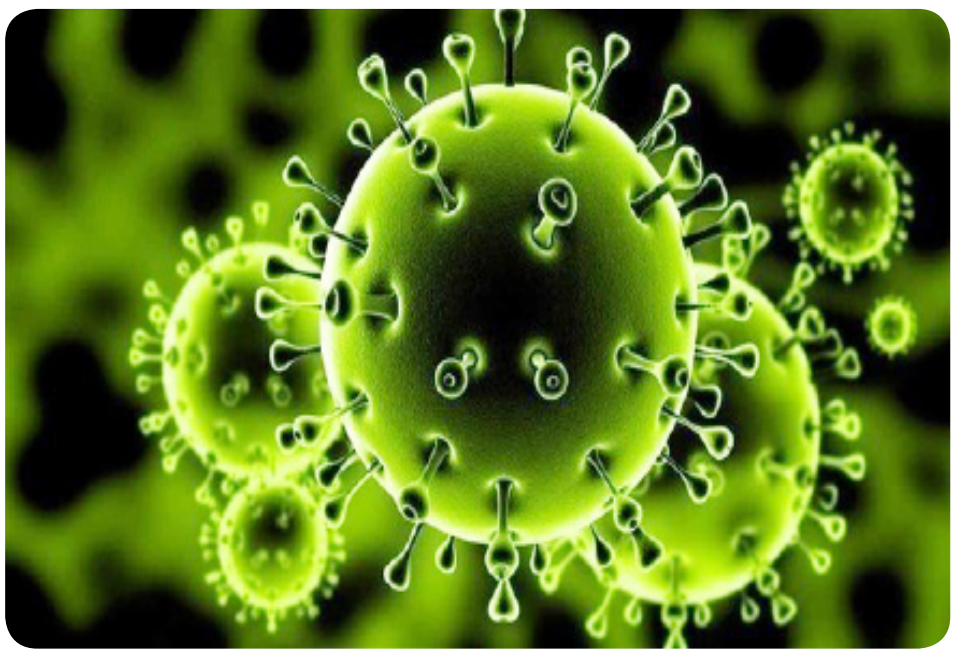

للتوازنات البيئية. الرأسمالية المعولمة تستنزف الموارد الطبيعية، تلوث الطبيعة وتجتث الغابات بهدف تمديد العمران وتجعل بذلك الإنسان مجبر بالإقامة بجوار الخزانات الطبيعية للفيروسات. لقد بينت الدراسات أن ميكروبات مميتة ظهرت آو عادت للظهور في مناطق لم يسبق أن تواجدت بها، منها Ebola بأفريقيا، بعد تجريدها من غطائها الطبيعي. إن 60% من الميكروبات هي من أصل حيواني، البعض منها يعيش على الحيوانات الأليفة، لكن أغلبها (3/2) مصدره الحيوانات المتوحشة. وبالقضاء على الأشجار التي تسكنها بها هذه الحيوانات تنتقل للعيش بجوار الكانسان وذلك ما يجعل احتمال انتقال الفيروس من الحيوان إلى البشر كبيرا.

تدمير المساكن الطبيعية للحيوانات الوحشية ليس وحده المسئول على إصابة الإنسان بالفيروسات القاتلة، بل إن لجوء الإنسان إلى التربية الصناعية للأسماك والحيوانات والدواجن وباقي أصناف الطيور وجعلها تتكدس بمساحات متجاورة للعمران، سمح بالتقاء أصناف من الكائنات لم يسبق لها أن تواجدت معا، وتسبب ذلك في انتقال الميكروبات من صنف حيواني إلى آخر ومنه إلى الإنسان. وخلال هذه السيرورة يتحول الميكروب إلي جرثومة قاتلة. على هذه النحو تحول فيروس "سارس" (Sars) إلى وباء سنة 2003-2002، وفي 20014 اضطرت السلطات بأمريكا الشمالية إلى إتلاف الملايين من الدواجن للحد من انتشار فيروس قاتل.

تحول الميكروبات الحيوانية إلى جراثيم فتاكة بالنسبة للإنسان ليس بأمر جديد في تاريخ البشرية. هذه الظاهرة ترجع إلى مرحلة العصر الحجري الحديث حيث بدأ استغلال الأرض وتحويلها إلى حقول وتربية المواشي. فمن خلال تربية الأبقار تعرض الإنسان لمرض السل ولمرض الحصبة من خلال تربية الخنزير واستمر انتشار هذه الأمراض مع التوسع الاستعماري.

في الظرف الراهن، يحاصرنا وباء من نوع جديد والسبب ليس هو "كورونا" وحسب، بل أيضا لان الدول الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية رفعت كل القيود على استنزاف الموارد الطبيعية وعلى كل الأنشطة الصناعية الملوثة والمدمرة للبيئة. في نفس الوقت قامت الدول الرأسمالية بسياساتها المجحفة على تدمير المرفق العمومي، أساسا الصحة العمومية، وقلصت مساهماتها للمنظمة العالمية للصحة؛ قلصت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لهذه المنظمة بنسبة 53%.

إن ظهور الفيروسات أمر طبيعي وخاضع للقوانين التي تحكم الطبيعة. لكن الاحتماء منها يقتضي التسلح بكثير من العزم والإرادة لتغيير سياساتنا تجاه استغلال الطبيعة والحفاظ على التوازنات البيئية وهذا لا ينسجم مع منطق النظام الرأسمالي القائم على الربح السريع بغض النظر عما ينتج عن ذلك من تدمير للإنسان وللمحيط.

تداعيات الوباء على الدول وعلى اقتصادياتها

أبانت العدوى الحالية عن التفوق الاقتصادي الكبير للصين عن باقي الدول الرأسمالية المنافسة لها. فقد استطاعت أن تعبئ إمكانياتها الهائلة قصد التحكم في المرض وتوفير الرعاية الصحية لمرضاها وتوقيف انتشار المرض في ظرف وجيز. أقامت مستشفيين كبيرين في اقل من عشرة أيام ووفرت الفحوصات الضرورية وخدمات العلاج لكل المرضى. وحسب أخر قصاصات الأخبار فقد استطاعت أن تحد من انتشار الوباء بفضل انضباط الشعب الصيني وكذلك بفضل الثقة التي يضعها هذا الشعب في قيادته الوطنية بحيث أصبح المستشفيين الذين أعدتهما الصين لاستقبال مرضى "كورونا" قد انهوا مهمتهم بشكل نهائي ولم يتبقى بداخلهما من المرضى إلا القليل .

عكس ذلك هو الأمر ببلدان الاتحاد الأوربي. فنتيجة للسياسات النيوليبرالية التي تتبناها هذه الدول، تم تقويض المرفق العمومي فخفضت، بشكل غير مسبوق، الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم وانعكس ذلك سلبا على مستوى التوظيف والتجهيزات وتم تقويض حق التطبيب والضمان الاجتماعي بالنسبة للمواطن العادي. بفرنسا التي تعرف حاليا ارتفاعا في عدد المصابين، أعلنت وزارة الصحة ان الأسرة المتوفرة والعلاجات ستخصص للحالات الخطيرة والمستعجلة. ظهر كذلك نقص مهول في عدد الأطباء والممرضين، ونفس العجز سجل بخصوص المعدات الطبية والوقائية حتى بالنسبة للأطباء أنفسهم. وإذا كانت هذه بعض من المصاعب التي يواجهها المستشفى العمومي بالدول القوية اقتصاديا، فكيف سيكون عليه الوضع بالبلدان التابعة بمنطقتنا العربية-المغاربية والإفريقية؟

أما بخصوص انعكاسات الوباء على النمو الاقتصادي العالمي، فان منظمة OCDE تتوقع أن يتسبب "كورونا" في انخفاض النمو العالمي إلى 2,4، بعد أن قدرته قبل ظهور الوباء ب 2,9. ونسبة 2,4 هو أدني مستوى تم تسجيله منذ أزمة 2009-2008. المنظمة وضحت أيضا انه إبان عدوى "السارز"(2003 (Sars لم تكن فيه الاقتصاديات الرأسمالية خاضعة وتابعة بنفس الحدة للاقتصاد الصيني. نتج عن هذا الوباء كذلك انخفاض كبير في قيم التداول بالبورصات العالمية كما تضررت قطاعات اقتصادية كثيرة، أساسا قطاعي السياحة والنقل وانهار ثمن البترول. وهذه كلها عوامل تنضاف للازمة الاقتصادية التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي منذ عقود.

إن انتشار العدوى بالصين وتوقف تنقل الأشخاص والسلع من والى هذا البلد أبرز بشكل جلي هشاشة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فمنذ نهاية الألفية الثانية اعتمدت الدول الصناعية التعاقد الخارجي فحولت جل صناعاتها الى حيث تتواجد عمالة رخيصة بدول أوروبا الشرقية وتركيا والهند وأساسا الصين. وبتوقف المصانع الصينية توقفت التجارة العالمية، توقف النقل بجميع أشكاله، البحري منه والجوي وغيره. بكلمة واحدة، لقد أصابت حمى "كورونا" الاقتصاد الصيني فتسبب ذلك في شبه شلل للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ذلك لان مجموع الدول الرأسمالية الغربية تقريبا تعتمد أسواقها ومصانعها من حيث التموين، إلى حدود 80%، على الصين، وترتفع هذه النسبة إلى 97% بخصوص صناعة المضادات الحيوية اللازمة لصناعة الأدوية.

ختاما يمكن القول ان القضاء على فيروس "كورونا"، لن ينهي المشكل الأساسي المتعلق بالتبعية بل ستبقى ملازمة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ما دام نمط الإنتاج يرتكز إلى النيوليبرالية القائمة من حيث الجوهر على نظرية ريكاردو(Ricardo) وباقي المنظرين الرأسماليين والتي تشرعن الاستغلال ومراكمة الأرباح مهما كان الثمن وتبجيل التخصص في مجال التصنيع الوطني وكذا المنافسة والاحتكار والتبادل الحر.

عاملات بني تجيت : بين المطرقة والسندان

ميلودة بنعزوزي

يـوم 8 مـارس ليـس يـومـا لـلاحـتـفـال بـقـدر مـا هـو يـوم تقييم نضالي كفاحي عن ما حققته المرأة العاملة بنضالها من حقوق سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ومـا لـم يتحقق وكـيـف السبيل لتحرر حقيقي. ومن هي المرأة التي ستخلد هذا اليـوم بنضالها وكفاحها؟ هل هـي المـرأة العاملة التي استطاعت بفعل الضرورات التي فرضها التصنيع من جهة، ونتيجة كفاحيتها وتمردها على العبودية من جهة أخـرى، أن تخرج من السجن ألبيتي وأن تفرض نفسها نظيرة للرجل في مختلف مناحي الحيـاة، رغـم أنهـا لـم تصل بعد لمساواة فعلية وحقيقية مع الرجل؟ أم أنها المرأة البورجوازية التي تحتفل به في الصالونات البورجوازية والـورود ساعية لتشويه النضال الحقيقي الـذي ينتظر المـرأة من أجـل التحرر وتمييعه بشعارات فارغة المضمون و بتسميات تختصر المرأة في مجرد جسد مشتهى بلا إرادة ولا حرية حقيقيتين؟!

طبعا، لن يؤدي النضال البورجوازي سـوى لتكريس وضعيـة المـرأة الـدونيـة، إذ يستحيل أن تتحرر المـرأة في مجتمع غير متحرر، فتحررها مشروط بتحرره وتحـرره مشروط بتحررها؛ وحـده نضال المـرأة العاملة والفلاحة جنبا إلـى جنب مع رفيقها الرجل العامل و الكادح من أجل دك صرح الإقطاعية المتبرجزة العتيد، وحده هذا النضال هو الكفيل بتحريرها من اضطهاد البورجوازية و المجتمع ومن هذا وضعها المهين الذي وجدت فيه نفسها . وسنسلط الضوء في هذه المقالة المتواضعة على وضعية المـرأة العاملة بمناجم الموت ببوظهر،بلدة بني تجيت ، إقليم فجيج.

إن وضع المـرأة ينجم دومـا عن نمط الإنـتـاج و نـوع العـمـل الـذي تـؤذيـه في مرحلة محددة من تطور نظام اقتصادي محدد، ففي مرحلة الشيوعية البدائية السحيقة القدم والتي لم تعرف الملكية الخاصة لوسائل الإنـتـاج، لـم يكن هناك اختلاف بين وضع الرجل ووضع المرأة فقد كان الناس يقتاتون يومئذ من ثمار الصيد والقطاف حيت كانت واجبات الرجل والمرأة و أعـبـاؤهـمـا واحـدة. و مـا كـان الإنجـاب يعطل المرأة طويلا عن أعمالها المعهودة أي الخروج للصيد مع أفراد القبيلة، لمن يدعي أن المـرأة وظيفتها الطبيعية والوحيدة فقط الانجاب. حيت لم تعرف تلك المرحلة خضوع المـرأة للرجل ولا الحقوق المتميزة لأن الكل كـان يخضع للقبيلة. ما يهمنا مـن هـذه المرحلة من الـتـاريخ هـو أنها لم تعرف الاضطهاد والعبودية والتبعية و هو ما يؤكد أن الفكرة البورجوازية التي تدعي ان اضطهادها كان أزليا هي محض ادعاء و افتراء لا غير. فكما يشير الرفيق فريدريك انجلز في مؤلفه القيم حـول - أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة- :" إن الرأي الزاعم بأن المرأة كانت في يوم من الأيـام عبدة للرجل، هو من أتفه الآراء التي تركها لنا عصر الأنوار".

تغيرت الأمور مع تطور البشرية فمع اختلاف وضع القبيلة، هناك من اهتمت بـالـفـلاحـة و هـنـاك مـن اهـتـمـت بتربية

المواشي، فالتجمعات القبلية التي كانت تزاول الزراعة لم تكن المرأة تتمتع بمساواة كاملة في الحقوق فحسب، بل كانت أحيانا تحتل مكان الصدارة، اما لدى التجمعات القـبـلـيـة الـتـي اتجـهـت لـلـرعـي والـصـيـد وحافظت على ظاهـرة الترحال الـدائـم، فـإن ظـاهـرة اسـتـعـبـاد المـرأة وإخضاعها أخـذت تتبلور فيها شيئا فشيئا. فـدور المرأة في الاقتصاد هو الذي يحدد مكانتها في المجتمع. ويـخـبـرنـا الـتـاريـخ كيف ترسخت الملكية الخاصة مع فائض الإنتاج الذي حققته التجمعات الزراعية وظهور عـلاقـات تبادلية بينها وبـين الجماعات الأخـرى سـتـؤدي إلـى وضـع امـتـلـك فيه الأسياد العبيد امتلاكا! فكان العبد يباع ويشترى بالمال وحين يشتري السيد عبدا يصبح خادما له بغير أجر فهو من أملاكه ولن يستطيع ترك خدمته إلا إذا أعتقه السيد أو باعه في سوق الرقيق لسيد أخر، وكان من واجب العبد الطاعة المطلقة، و من حق السيد أن يفعل به العبد ما يشاء دون أن يحاسبه أحد.

ولا تختلف ملكية الـرجـل للمرأة كثيرا عن ملكية السيد للعبد، فالملكية هي سبب العدوانية و الأنانية و هي الصخرة الـتـي تقف في سبيل الـتـقـدم الإنـسـانـي. لكن أقسى أنواع الملكية هو ملكية الإنسان لـلإنـسـان. ولـم تـكـن الحـربـان العالميتان السابقتان أو الحروب التي لا تزال تشتعل في مناطق متعددة من العالم و تهدد بحرب عالمية ثالثة إلا نتيجة مجتمع بشري نما عقله وعلمه و تضاءل وجدانه و إنسانيته، مجتمع بشري همه الوحيد هو زيادة الممتلكات و زيـادة الـربـح، مجتمع غلبت فيه القيم التجارية على القيم الإنسانية. وأصبحت القيمة الاجتماعية للإنسان تعتمد على مقدار ما "يملك" لا غير .

و بالرغم من أن التطور الصناعي قد ساعد على خـروج المـرأة إلـى العمل خارج البيت إلا أنها من جهة تشتغل مهضومة الحقوق من طـرف الـبـورجـوازيـين/ أربـاب العمل، و من جهة أخـرى لا تـزال خادمة للرجل/السيد ولا يزال العمل ألبيتي حكرا عليها، ومـن جهة ثالثة لا يـزال المجتمع - **خـاصـة المـرأة؛ نصفه الحـسـاس**- يؤمن بتخلف المرأة ودونيتها وتبعيتها... وهذا ما يجعلها تتعرض لاضطهاد مضاعف وبشع.

المرأة العاملة ببني تجيت ضحية أبشع الاستغلال

المرأة العاملة ببلدة بني تجيت إقليم فكيك لا يختلف وضعها عـن وضـع المـرأة العاملة بشكل عـام، لا سـواء في معامل " **الكابلاج** " بطنجة أو معامل " **الخياطة** " بالدار البيضاء أو بالضيعات الفلاحية، فهي تبدأ يومها على الساعة الخامسة صباحا: تهيئ أمور بيتها في أقل من ساعتين لتلتحق بالعمل ولا تعود منه حتى الثالثة زوالا. تبيع قـوة عملها في ورشـات تابعة للمستثمرين في قطاع المناجم بأجر زهيد ابـتـدأ قبل سـنـوات ب 7،5 درهـم لليوم الواحد مقابل ساعات طويلة وشاقة من العمل ولم يتعدى هذا الأجر بعد مبلغ 40 درهم حتى ساعتنا هذه.

> **وهذا كله يتم دون توفير أبسط الحقوق المعترف بها من تأمين صحي، وتقاعد ورخص مرضية أو عطل قانونية. فقط يستنزفون قوة عملها بكل وحشية دون حقوق ودون تعويضات مستحقة قانونا**

وإضافـة لـذلـك، فباشتغالها في هذه الـظـروف تصبح حياتها معرضة للخطر وللعاهات الدائمة و للإعاقة نظرا لخطورة مادة الرصاص التي يكون عليها تنظيفها مـن الـشـوائـب الملتصقة بـهـا، لكن بطرق تقليدية ودون كمامات تحمي جسدها من غبار الرصاص الخطير على جسدها ودون مـراعـاة لـشـروط الصحة والسلامة الضروريتين بمقتضى القوانين الوطنية والدولية، وبمقتضى المبادئ الإنسانية التي يفتقر إليها النظام الرأسمالي المتعفن.

وهذا كله يتم دون توفير أبسط الحقوق المعـتـرف بـهـا مـن تـأمـين صحـي، وتقاعد ورخـص مرضية أو عطل قانونية. فقط يستنزفون قـوة عملها بكل وحشية دون حقوق و دون تعويضات مستحقة قانونا.. وبمجرد مرضها أو تعبها أو إصابتها أثناء العمل تطرد بكل بساطة ودون حسيب أو رقيب، دون تعويض عن الفصل ولا تعويض عـن الـضـرر ولا تـعـويـض عـن إخـطـار ولا شـيء آخـر مـن هـذه الحـقـوق وغيرها مما أقرته مدونة الشغل المغربية تستفيد منه عاملات بني تجيت الكادحات المنجميات بشرق المغرب.

ومـا يـؤسـف أكـثـر و يـنـدى لـه الجبين ليس فقط ظروف وأجر الاشتغال وإنما ما يوازي ذلك من تحرشات جنسية من طرف أرباب العمل حيث يستغلون وضع العاملات وحـاجـتـهـن للعمل تحـت وطـأة الـظـروف الـقـاهـرة الـتـي دفعتهن للمناجم الموت، فمن أرادت أن تغير مكان الشغل من مكان لآخـر يجب أن تصبح عشيقة رب العمل، وكي تحصل على رخصة يوم أو تنجوَ من موجات الطرد التي تتعرض لها العاملات بين الفينة والفينة فعليها أن تشبع لرب عملها المـتـوحـش مكبـوتـاتـه الغـريـزيـة الحيوانية، لا سيما وأن الأغلبية الساحقة مـن عـامـلات بوظهر مكانهن الطبيعي في الإعداديان والثانويات والجامعات.. لكن الظروف الاجتماعية زجت بهن بين أنياب وأظافر وحوش رأسمالية لا ترحم!

ومن جهة أخرى يفرض أربـاب العمل المنجميون كامل سلطتهم على عاملات بـوظـهـر، و لـذلـك فـالـعـامـلـة مـن أجـل أن تحـافـظ على عملها عند مشغلها يجب عليها أن تشتري الزيت والـشـاي والسكر

يتبع في الصفحة 13

تتمة مقال عاملات بني تجيت : بين المطرقة والسندان

وبقية المواد الغذائية من دكانه التجاري لا من دكان غيره، و يجب عليها أن تبتاع طحينه لا طحين غيره.. فإذا لم تتوفر على نقود ساعتها منحها ما تحتاجه بديون تجعلها تابعة له على الدوام، وتجعله متحكما في مصيرها يفرض عليها ما يشاء...

وحيث أن الدولة في بلدة بني تجيت كما في جل الوطن الجريح، وكحد أدنى على الأقل، لم تتدخل لتفعيل القوانين حماية للمرأة العاملة من هذا البؤس، فإنها كذلك لم توفر أي بدائل اقتصادية حقيقية، لا تكوينات مهنية لا معامل لا شركات ولا ملحقات جامعية ولا نواد و لا مشاريع تنموية... لذلك يبقى الخيار أمام المرأة التجيتية إما الذهاب إلى مناجم الموت فإن لم تجد يبقى أمامها بيع جسدها لتوفير قوت يومها.

لن يكفينا هته السطور لوصف وضع المرأة والحديث عن اضطهادها الوحشي بمناجم الموت وما ينتج عنه من أمراض وآفات قاتلة، فالعديد من النساء أصبن بأمراض كالسل و الربو والحساسية والنقص في النظر أو انعدامه إضافة لعدة أمراض أخرى نتيجة انعدام أجواء العمل الصحية والملائمة التي تليق بالإنسان سواء رجلا كان أو امرأة.

وبعد كل التعب و العناء و أبشع الاستغلال الذي تتعرض له بمناجم الموت، تعود في طريقها وهي عرضة للنظرة الدونية وللاحتقار من مجتمع جاهل لا يرحم... وليس الوضع بأحسن حالا عندما تصل إلى منزلها الذي تجد فيه واقعا أخر ينتظرها تتقمص فيه دور الخادمة البيتية فتقوم بأعمال البيت من تنظيف

وطبخ وغسيل واهتمام بالأطفال.. وخدمة للرجل، وما يزيد الطين بلة، هو أنه في آخر الشهر تجد من الآباء والأزواج من يستغل ذلك المال الزهيد الذي يتبقى من أجر العاملة لصالحه ظلما.

أمام هذا الاضطهاد الذي تعيشه المرأة تصبح محتقرة لذاتها وتؤمن أنها خلقت من أجل الاشتغال في هذا الوضع وأن هذا الواقع لا مفر منه ،هنا يبقى دورنا كمناضلات لتوعية العاملات بما لهن من حقوق مهضومة وبأن ليس لهن من سبيل سوى الاتحاد والنضال الحازم رفقة كل الأحرار ليغيرن واقعهن المأساوي الذي لن يتغير إلا بإسقاط الطغيان ودكه دكا.

إن الطريق أمام المرأة صعب وشاق يحتاج إلى كفاح طويل، كفاح واع تدرك فيه المرأة السبل الحقيقية لبلوغ الحرية دون أن تخدعها تلك الحركات البورجوازية التافهة التي تقوم بها بعض النساء من حين لأخر في ظل مفاهيم ليبرالية لا علاقة لها بتحرر المرأة الحقيقي، إن مثل هذه الحركات غير البريئة لا تفيد في شئ غير تحريف الفهم السليم لقضية المرأة وتجزيئها وإبعادها عن الطريق الثوري الكفيل بتحريرها باعتبارها قضية طبقية وتحررها رهين بتحرر المجتمع ككل.

وليشهد التاريخ أن المرأة العاملة في بلدة بني تجيت فجرت معارك ثقيلة (مواجهة قوى القمع معركة 2011, معركة النساء السلاليات، مشاركتها في كل نضالات البلدة...) وتبقى المناضلة مريم خير نموذج للأم العاملة المناضلة المؤمنة بالحرية.

فالمجد لكل الشهيدات اللواتي قدمن دمائهن للقضية؛ عروسة الشهداء سعيدة المنبهي، زبيدة الخليفي، فدوى، نجية، أمي فتيحة، شهيدة معركة اكوراي... الحرية لكافة المعتقلات السياسيات؛ رفيقاتي وراء القضبان إكرام بورحيم، زكية بيا، فاطمة الزهراء ساحيقة... وتحية لكل حرة أبية تأبى إلا التحرر والإنعتاق من قبضة جلادي النظام الرأسمالي.. تحية لكل حر يؤمن أن تحرره من الطبقية رهين بتحرر رفيقته المرأة، وأن قضية المرأة ليست قضية ثانوية في المعركة الطبقية، بل إنها القضية الرئيسية فيها وأنها مقياس تحرر أي مجتمع كيفما كان.

فاضمة احرفو: من ضحايا البطش المخزني

ازلاف الزهرة

عرف المغرب منذ عقود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تجسدت في الاختطاف والاعتقال و النفي الاضطراري وخنق الحريات الفردية والجماعية وصلت إلى التصفيات الجسدية وإطلاق الرصاص على التظاهرات الشعبية، و لعل أشهرها انتفاضات مارس 1965، يناير 1984، دجنبر 1990، هذا بالإضافة إلى الحملات المسلحة ضد مناطق بأكملها مثل الريف 1958 / 1959والاطلس في سنة 1973. وهذا يتطلب منا الكشف و التعريف ببعض النماذج من النساء اللواتي عايشن و عانين من ويلات سنوات الرصاص، و استشهدن تحت التعديب الوحشي فاضمة اوحرفو، سعيدة المنبهي...). نذكر ان الشهيدة فاضمة وحرفو، ابنة المقاوم موحى وحرفو، امرأة من عشيرة ايت عتو وعمر(الامازغية)، تنتمي إلى قصر/ دوار "السونتات"، (دائرة إملشيل، إقليم ميدلت)، والتي ولدت سنة 1934، وتزوجت بالمرحوم زايد أوبا. اختطفت فاضمة وحرفو، في شهر مارس من العام 1973.. و تم تعديبها في مراكز عسكرية، دركية، بوليسية. لقد مكثت السيدة فاضمة وحرفو مختطفة بمركز "بوزمو" ثمانية أيام، ليجري نقلها إلى الكوربيس، ثم إلى درب مولاي الشريف، وأخيرا سجنت بسجن أكدز السيئ الذكر. واستشهدت تحت التعديب يوم 20

دجنبر من العام 1976. وتم تنفيذ الحكم بالإعدام على أبيها، المقاوم موحا وحرفو، في السابع والعشرين من شهر غشت 1974.

إن فاضمة أوحرفو توفيت إلا أنها لا تزال تعيش في ذاكرة إيميلشيل كلها.

تم العثور على صورتها الفريدة والنادرة سنة 2019 كانت فاضمة امرأة أمازغية جميلة يحمل جسدها رموزا موشومة (شمس، معين، الحمل، و النجم)، حسب الثقافة الشعبية الأمازيغية التي تم شرحها كما يلي :

- **الشمس** : رمز الحياة، و معبود أمازيغي قديم.

- **المعين** : رمز المرأة والخصوبة واستمرار الحياة .

- **الحمل** : رمز القوة والطبيعة،

- **النجم** : رمز الحكمة و التواضع والحب.

العثور على صورة فاضمة اوحرفو عادت بالجميع إلى تذكر يوم اختطاف الأخيرة حيث تجدد المأتم والبكاء والجرح لأسرتها ولجميع أفراد دوار سونتات.

في إطار مشروع حفظ الذاكرة ومصالحة نساء السونتات، كانت مبادرات من جمعيات بالجنوب (لشبكات الجمعيات التنموية لواحات الجنوب الشرقي...) ،نادت بحفظ ذاكرة فاضمة وحرفو، ب إطلاق اسم فاضمة وحرفو على مجموعة مدارس بدائرة إملشيل، سنة 2009، والذي لم ينفذ من طرف السلطات المعنية لحد الان. ولم تحترم ذاكرة فاضمة وحرفو.

في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نظمت قافلة الى ايملشيل سنة 2009 ، لتنفيذ مشروع "حفظ الذاكرة والمصالحة لفائدة نساء "سونتات" وفاء لذكرى فاضمة أوحرفو"، وذلك لإعادة الاعتبار للمنطقة التي أعطت الكثير من الشهداء في فترة السبعينات، منهم عائلة اوحرفو....

وأظهرت هيئة الإنصاف والمصالحة مكان وفاتها، وموضع دفنها بمقبرة أكدز بإقليم زاكورة.

الوقوف عند الذاكرة للأجيال المقبلة لما جرى ويجري من تعذيب واعتقالات ضروري . و رفع الشعار: «ألا يتكرر ما جرى»، لكن ضرورة المسائلة والمحاكمة .

التحليل النفسيّ والاستبداد

أبو غادة

لا جدال في التضخم الذي حققه خطاب التحليل النفسيّ ردحا من الزمن، إلى حد أن المدرسة الماركسية اجترحت "علم نفس الجماهير"، مؤازرا بـ"اللاوعي الجمْعيِّ، لذلك سأجازف في محاولة رصد التقاطعات الممكنة بين المستبد وآليات التحليل النفسيّ، الفرويديّ، رصدا خاطفا.

يتبدى المستبد مفيدا من بعض المفاهيم اللاشعورية - المفاتيح وبيان ذلك أنه يعوض إرادة الشعب المضادة، بإرادته الذاتية غيرَ محتفٍ لا بالحجاج، ولا بالاحتجاج، بما أنه يستنفر آليات القمع، ويعبئ ما أوتيَ من عملاءَ بارعين في التضليل، والتمويه.. حتى إذا اطمأن ركن إلى رغبة سليلة فردانيته، وانتفاعيته الضيقة. وهو مريد "نجيب"، من مريدي الميكيافيلية والبراغماتية، بل إنه يرتد إلى المقولة اليونانية، التي آمن بها T.Hobbes، الإنجليزيّ: "الإنسان ذئب أخيه الإنسان."، وهو ما يفسر الأجواء الهستيرية التي تعيشها الأنظمة الرجعية بتوجساتها و رهاباتها؛ إذ باتت تخشى أية حشود، أو تجمعات، بما فيها جماهير الملاعب الرياضية الهاتفة بشعاراتها النافذة، المنصتة إلى نبض الطبقات الشعبية، وعموم الكادحين، أحيانا.

وفي تقديري أن المستبد - وهو الطامح إلى تأبيد حكمه/تحكمه - لا يشعر بأدنى حرج إن اعتمد التقمصَ العكسيَّ، ليوهمَ بأنه "الضحية"، على الرغم من أنه هو الجلاد، ولاسيما أنه يثقل خطاباته بحقول معجم التودد، وقد يبلغ الذروة فيتقمص الآلهة، كما كان لويس الرابع عشر "أنا نائب الله."

إن الدكتاتور لا يستنكف أن يستعديَ آلية إغواء المحكوم، وإذا أخفق في هذا، استقوى بمهاجمة ذلك المحكوم، وليس يعنيه أن تغدوَ السلطة تسلّطا. يقول Rouart: "يثوي الإغواء في سراديب أيما علاقة، مؤطرة بالتبعية.." (نقلا عن "العلاقة التربوية".M.Postic. ترجمة النحاس. تونس. ص :167. مراجعة - م. احبدو.1986.)

وهي علاقة إذلال والحاقية، تجهز على قيمة القيم: الكرامة، ومشتقاتها (الحرية العدالة الاجتماعية، المناصفة.....)

وبخاصة أن المستبد لا يستسيغ أن يُنافَسَ في كونه موضوع الرغبة، بمعنى أنه يستمرئ استئثارَه بأن يكون هو المرغوب فيه، المبتدأ والخبر.

وابتغاء مرضاة استعادة التوازن وتجاوز التوترات، يحتمي بميكانيزم "التعويض"، وكأنه مرتهن بأن يُسقط على الشعب ما يرتكبه في تسييره دفة الحكم.

هكذا لا يتردد و لو لحظة في اللوذ بالآليات الدفاعية المذكورة، وقد يعززها بميكانيزم "التحويل المضاد" فيتنكر للمواطن وبخاصة بعد أن تتورم تناقضاته، وتتواتر مفارقاته.. وربما اعتد بإغداق الأعطيات على المستبدين بالفعل طالما لم يتمردوا ..

أصداف الدهور

صدرت مجموعة قصصية للكاتب والرفيق عبد الله البقالي بعنوان أصداف الدهور، وقد سبق للكاتب أن صدرت له أعمال أخرى ترجمت للغة الفرنسية، والتي نفذت بسرعة. وما يميز الكاتب البقالي طريقة حكيه الجميل ،واهتمامه بأدق التفاصيل وبأسلوبه الشيق العميق، واشتغاله على الهامش والماضي الدفين متمنياتنا للرفيق الكاتب بمزيد من التألق.

يوميات عامل زراعي 8

عبد الله السامي

استيقظنا باكرا على صوت المشرف يسب ويشتم الساعة تشير الى السابعة والنصف صباحا تأخرنا عن وقت دخول العمل بنصف ساعة .

توجهنا مباشرة الى داخل البيوت المغطات بدون تناول وجبة الفطور وصديقي المشرف يتبعنا وكأنه يسوق قطيعا من الغنم يزبد ويعربض توجه صوبي أمرني أنا وعامل آخر باستقدام عربة قديمة من نوع العربات التي كانت تجرها الخيول قبل اختراع المحرك عجلاتها من فلاد لتحريكها فارغة تتطلب منا نحن الإثنين جهدا مضاعفا.

بعد جرها وضعناها امام روث البهائم السماد الطبيعي رائحته النثنة تزكم الأنفاس وجدنا بقرب السماد صناديق فارغة امرنا بملئها ووضعها فوق العربة ثم جر الكل إلى داخل الضيعة وتوزيع السماد على الأشجار قمنا بالمطلوب ملأنا اكتر من ابرعين صندوق وضعناها فوق العربة دات العجلات الفولادية وعندما هممنا بدفعها لم نستطع حتى زحزحتها من مكانها زاد غيض المشرف وشاركنا في الدفع وبعد مشقة وعداب ادخلنها من باب البت المغطى وبدأنا نحمل الصناديق فوق اكتافنا وعصير الروث يتقاطر فوق اكتافنا والمشرف يراقبنا عن قرب لا حركة ولا سكون الجميع مطئطىء الرأس نتصبب عرقا .

كدنا نتمم عملنا إلا أن المشرف مصر على معاقبتنا عن التأخر الذي حصل صباحا فأمرنا أن نأتي بأكياس الأسمدت الفارغة وملأها بالرمل المختلط بمخلفات الروث السائل لنحملها فوق اكتافنا ونوزعها داخل الضيعة.

جن جنون احد العمال عامل استقل من الخدمة العسكرية ورفض الرضوخ لأمر المشرف وبعد صراع معه سقط العامل مغما عليه وتركنا المشرف لحالنا نصب على العامل الماء ليستفيق ونواسيه إلا انه انفجر في وجهنا غاضبا انتم لستم بشر انتم عبيد وأنا لا يشرفني معاشرة العبيد وتركنا وتوجه لزنزانته جمع اغراضه ورحل دون أن يودعنا

انهينا عملنا دخلت غرفة صديقي المشرف وجدته متكأ على ركبتيه بين النوم واليقظة ما أن جلست حتى سألني عن العامل الذي رحل لم اجبه عن سؤاله لكني استنكرت عليه فعله ووبخته على قساوته وكيف له أن يعاقبنا وهو نفسه لم يستيقظ في الوقت المطلوب وهل يعقل ان نعامل معاملة العبيد وأخبرته أن العامل قد رحل دون توديعنا تنهد بصعوبة وأجاب

صديقي اخبرتك منذ البداية أننا جميعا تحت سلطة المشغل وأنه هو الآمر والناهي وأي تأخر او نقص في المردودية سيحاسبني عليه وبطريقة مهينة كرهت هذا العمل وأنا في بحث عن البديل وقريبا سأرحل لأني لا اريد أن يعدب احد باسمي ثم انصرف خارج الغرفة ودموعه تنهمر .....يتبع.....عبدالله او الشيخ .....

الثقافة و التغيير

جسد Boule de Suif الذي حرر فرنسا

Boule de Suif هو عمل روائي للفرنسي كاي دوموباسون

حيث انه في شتاء 1870 احتل البروسيون "**الراين**" ، حيث انهزمت الجيوش الفرنسية في الجبهة الشمالية، كانت هناك مركبة متجهة نحو "ديب" ، تكومت داخلها بائعة الهوى البدينة "بول دو سويف"، تاجر وزوجته، بورجوازي وزوجته، احد النبلاء مع زوجته ،رجلي دين واحد السياسيين المسمى في القصة بالديمقراطي. في هذه الظروف المتوترة ، كانت القافلة تثير الاستغراب و الاستنكار في الآن نفسه، حيث حضور هؤلاء ذوي المكانة الاجتماعية المتميزة بمعية امرأة شابة مثيرة وبدون مرافق، كما أنها - هذه المرأة - طيلة الرحلة تم تكليفها بأوضع وأحط المهام داخل المركبة، كالكنس والاقتيات من بقايا فتات الآخرين وزوجاتهم، وتبقى في وضعية وقوف أثناء تحرك المركبة، كما أنها أخر من يصعد إلى المركبة عند الانطلاق وأخر من يهبط منها عند التوقف. يعاملونها بازدراء وقرف واحتقار. لا يشاركونها في نقاشاتهم طيلة الرحلة...

أثناء توقف مرحلي للقافلة في مأوى اسمه " طوت"، و الذي وقع تحت سلطة البروسيين ، لكن لحظة التحرك مجددا، تم منعهم من مواصلة المسير، لان ضابطا بروسيا أغوته "بول دو سويف" ، وطالب في مقابل تحريرهم ومواصلة السير، قضاء ليلة معها.

المرأة الشابة البدينة بروحها البونابارتية رفضت هذه الابتزاز الخسيس بشدة. القافلة متوقفة طيلة النهار، كل الركاب معها (التاجر، البورجوازي، النبيل، وازواجهم وبمباركة رجلي الدين والديمقراطي) يلتمسون منها وبإلحاح "التضحية" من اجل حريتهم، فهل سيتمكنون من إقناعها ؟

إن هذه القافلة تجسيد للمجتمع الفرنسي آنذاك، والذي يضم العوام (بول دوسويف) وعلية القوم (التجار، النبلاء، رجال الدين والمثقفين).

رغم الازدراء والاستغلال اليومي المستمر للعوام من طرف أقلية علية القوم، إلا أن خسة وجبن هذه الأقلية ستدفعها إلى طلب ود "العامة" (بائعة الهوى "بول دوسويف"). ولو لحظيا - للتضحية بجسدها ومبادئها من اجل تحريرهم، وللعودة الى الاستغلال والازدراء مجددا.

الرفيق عمر بعزيز من المناضلين البارزين الذين ينظرون للأشياء بهدوء، بدون انفعالات "عاطفية".لا يتسرع في إصدار الأحكام. فهو من المتتبعين لما يجري في البلاد، يحاول فهم مختلف مظاهر الصراع الطبقي، يبرز أهم تجلياته ويرتب تناقضاته. للمناضل تجربة غنية كرئيس سابق للجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين، كمناضل سياسي (عضو الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي)، كناشط اجتماعي، وكمهتم بالتطورات التي تعرفه الحركة النقابية...ففي هذا الإطار، قررت هيأة التحرير استضافته للإجابة عن بعض الأسئلة/تساؤلات إفادة للقراء.

1 كيف ترى كفاعل سياسي المشهد النقابي المغربي؟ وكيف تفسر ما آلت إليه الحركة النقابية المغربية؟

يبدو ان المشهد النقابي في المغرب،صورة طبقا للأصل من المشهد السياسي العام. فهو نتيجة تفاعل عدة أسباب موضوعية وذاتية،جعلت هذا المشهد يعاني من وضع بئيس من حيث ضعف التأطير وتراجع مهول في جماهيرية العمل النقابي ونسبة الانخراط،حيث تنطق الأرقام بذلك حينما نسجل عدد المنخرطين النقابيين في المغرب،بما يقارب 300 إلى 400 ألف منخرط حاليا مقابل 650 ألف في نهاية الخمسينات...

موضوعيا،تعرف الحركة النقابية عالميا أوضاعا هشة بفعل الهجوم المتواصل للرأسمالية المتوحشة على مكتسبات الحركة النقابية في محاولة لتصريف أزمتها على كاهل الطبقة العاملة.وبفعل تراجع دور التنظيمات الشيوعية ذات المصلحة في تأطير جماهير العاملات والعمال.في المغرب تنعكس الأزمة العالمية ويزداد الوضع صعوبة،عندما تتفشى مظاهر الفساد وتحكم القيادات البيروقراطية المتنفذة في مصيرالقطاعات العمالية وعموم المأجورين. هذه الأخيرة التي تمكن النظام المخزني من فبركة تعددية نقابية مفلسة(أكثر من عشرين نقابة واتحادات وقطاعات متناثرة)بما يساهم في تحفيز جشع ومصالح الباطرونا والمافيا المخزنية،خاصة بعد تحييد النضال النقابي وعزله عن النضال الديمقراطي الشعبي ضد الاستبداد والاستغلال كما حصل خلال تقدم نضالات 20فبراير المجيدة.وقد سهل ذلك تراجع البعد التقدمي والكفاحي في العمل النقابي مقابل تنامي ما يسمى "النقابة المواطنة في المقاولة المواطنة" والتعاون الطبقي على حساب المصالح العليا للطبقة العاملة.قد نفسر ذلك، من منطلق أن الممارسة النقابية اليوم تجري في سياق موازين قوى مختلة. هي صراع ضد دولة المخزن بتشريعاتها الرجعية التي تحمي الباطرونا وتشرعن الاستغلال في شروط لا انسانية،امتثالا لتوصيات وتوجيهات المؤسسات المالية العالمية.كما أنها ممارسة لصراع قوي ضد الرجعية والبيروقراطية التي يعرفها أحد الباحثين باعتبارها "تشكيل اصطناعي متميز،رجعي في جوهره،وهي عملة ذات وجهين فمن جانب تقوم هذه البيروقراطية على السيطرة على المعارك العمالية واعاقة تطورها وفي نفس الوقت لها مصلحة اساسية في عدم رفع التعاون مع الادارة والدولة للدرجة التي تصبح معها النقابة عاجزة تماما"فالبيرقراطية تفتقد لأي استقلالية في قراراتها الفوقية الاستسلامية. وبجملة واحدة فصراع المناضلين النقابيين الماركسيين اليوم هو صراع لتحرير النقابة من البيروقراطية والمافيا المتحكمة في اقتصاد بلادنا.

2 هل لكم من تقييم حول الأداء النقابي لمناضلات ومناضلي اليسار؟

بناء على ما سبق ذكره أعلاه من تراجع في دور التنظيمات الشيوعية عالميا في عملها وسط الطبقة العاملة وقد كان ذلك لفائدة الاحزاب الاجتماعية الديمقراطية وبعض التنظيمات المدنية.فقد انعكس هذا في المغرب على اداء النقابيين اليساريين عموما والماركسيين خاصة.من حيث الكم ومن حيث النوع.فقد لوحظ تراجع أعداد كبيرة منهم عن الاهتمام بقضايا الطبقة العاملة وبأوضاع القطاعات المنظمة نقابيا.ذلك بفعل صعوبة العمل في الشروط الراهنة وغياب حافز سياسي كبير يفتح آفاقا جديدة للعمل النقابي وربطه بالنضال الديمقراطي العام من أجل التغيير الجذري. أيضا بفعل أساليب الترهيب والترغيب التي تسلكها البيروقراطية أمام بعض الطموحات الفردية المعوزلة عن الفعل الجماعي المنظم. ومن الانكسارات التي عرفتها هذه الممارسة هو السقوط في نزعات الانتماء لمركزية نقابية بعينها والتهجم على الباقي،حتى اصبح الانتماء النقابي اسمى واولى من الانتماء السياسي،وبين هذه وتلك تكسرت عدة معارك عمالية وضاعت معها مصالح الشغيلة.قابلية البعض من هؤلاء للتطويع البيروقراطي خاصة عندما يكون متحللا من أي انتماء تنظيمي فيستسلم لواجب كتمان البعد السياسي للممارسة النقابية والقيام بالواجب في تأطير العاملات والعمال وعموم الاجراء تأطيرا حقيقيا يفسر مضمون العمل النقابي وخلفيات الصراع الاقتصادي في ارتباطه الجدلي بالصراع السياسي...وتمكينهم من النقابة كأداة وسلاح للطبقة العاملة في صراعها ضد الاستغلال وضد الاستبداد.وعلى انها تنظيم لعملية المقاومة الجماعية لجشع الراسمال وافتراس الباطرونا.فالارتباط الكبير للنضال النقابي الاقتصادي بالنضال السياسي يتحقق أوقات المد الثوري أو كما يسمي ذلك لينين بالغريزة الثورية للعمال بينما تبعد المسافة بين الوعي النقابي والوعي الثوري.

3 هل يمكن الحديث عن حركة عمالية؟وهل بامكان العمل النقابي تجاوز واقعه المأوزم؟

يمكن اعتبار الحركة العمالية هي الأصل والحركة النقابية هي الفرع.فالنضال النقابي نضال يصب في خدمة الحركة العمالية أو قل للدقة بأن الحركة العمالية هي الكل والحركة النقابية العمالية هي جزء متطور من هذا الكل.ان الحركة العمالية محصلة عمل سياسي لتنظيمات سياسية عمقها يستهدف الطبقة العاملة. وهدفها هو التغيير الجذري للواقع القائم كان اقتصاديا اجتماعيا سياسيا وثقافيا. فالحركة العمالية تعمل على تحقيق أهداف مرحلية كما تعمل على تحقيق اهداف ذات أبعاد استراتيجية تعني المجتمع بالكامل. ولنا في تاريخ الحركة العمالية ملاحم خالدة منذ تشكل الطبقة العاملة وصراعها ضد الاستغلال الى تطور الوعي الطبقي وولادة البروليتاريا مع بروز النظرية الماركسية،والحاجة الى التنظيم في اطار الحزب المستقل والمعبر السياسي عن مصالح الطبقة العاملة.هكذا خلدت في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ودورها الحاسم في ثورة أكتوبر1917في روسيا.

وبجملة واحدة، فصراع المناضلين النقابيين الماركسيين اليوم هو صراع لتحرير النقابة من البيروقراطية والمافيا المتحكمة في اقتصاد بلادنا

وبالنسبة للتجربة المغربية،تبقى العملية في طور أولي،محدودة في العمل النقابي الموروث عن تجارب متناسلة غارقة في العفوية، وهيمنة البيروقراطية.غير أن هذا لم يمنع من بروز تجارب نقابية قطاعية عمالية بلغت حدتها درجة لم تقو البيروقراطية على لجمها ولم تنل منها الدسائس ومحاولة الاختراق البوليسي.ربما نتحدث عن تجربة عمال جبل عوام،تجربة عمال معمل الورق سيليلوز،معركة عمال الفوسفاط سميسي،معركة منجم ايميني،عاملات وعمال قطاع الصيد البحري،عاملات وعمال زراعيين...وكلها كانت تشكل بداية تشكل أنوية حركة عمالية كان ينقصها ذلك التضامن الطبقي وتنسيق معاركها وفرض مطالبها وبرامجها النضالية عل البيروقراطية أولا قبل تصريفها وادارة معاركها ميدانيا.وقد أصبح اليوم وفي حكم المؤكد، أن الفعل النقابي العمالي،والتواجد مع العمال أينما كانوا في النقابة أولا وفي كل الوحدات الانتاجية وأماكن العمل بل حتى في الأحياؤ الشعبية هوعمل شاق ومضني،لكنه المكان الطبيعي لتواجد المناضلات والمناضلين المقتنعين بدور الطبقة العاملة في التغيير المنشود. ان الممارسة النقابية الخالصة للمناضلين،مهما بلغت ديناميكيتها في غياب أهداف سياسية وبرامج تأطيرية واضحة للعاملات والعمال،لا تنتج سوى العفوية. وعفوية حركة الطبقة العاملة هي النقابوية وهو ما يلفضها كليا الى حضن ايديولوجية البورجوازية.

ان العمل النقابي،وبالرغم من حالته غير المرضية اليوم،يبقى أهم أداة من بين أدوات الصراع في المجتمع وذو راهنية ملموسة كما أنه قادر على تجاوز هذه الحالة.والمعالجة التي تفرض نفسها هي توحيد المعارك القطاعية وفرض التنسيق النقابي القطاعي في افق المركزي لتطويق البيروقراطية.مع اعتماد أرضية مطلبية شاملة تغني عن الفرز غير الطبيعي لظاهرة التنسيقيات التي ما كان لها أن تتشكل لو قامت المركزيات النقابية بأدوارها كاملة.

4 وعلى سبيل الختم

اذا كان من المعروف أن الهدف من العمل النقابي هو تحسين شروط الاستغلال،فمن المؤكد أن العمل من أجل الارتقاء بوعي الطبقة العاملة،وتمكينها من أدواتها الحقيقية في صراعها ضد الاستغلال،أي من نقابتها الموحدة والمستقلة لممارسة الصراع في واجهته النقابية الاقتصادية ومن الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين معبرا طبقيا حاسما من أجل بناء مجتمع الحرية والكرامة والمساواة.

قرأنا لكم: ماذا يحدث في السعودية؟

مصطفى خياطي (عن بلومبيرغ)

تساءل الكاتب بوبي غوش في مقال بموقع شبكة بلومبرغ الإخبارية عن حقيقة ما يحدث داخل السعودية، على خلفية اعتقال بعض كبار أمراء العائلة الحاكمة مؤخرا، وذكر أنه سيكون من الصعب إقناع العالم بأن انقلابا كان وشيكا، بما أن ولي العهد محمد بن سلمان يتحكم في جهاز الأمن في البلاد، ومنذ ذلك الوقت تخلص من المنافسين .

وأشار الكاتب إلى الرواية التي وردت إلى بلومبرغ بأن أعضاء هيئة البيعة أبلغوا بأن الأمير أحمد بن عبد العزيز، آخر شقيق على قيد الحياة للملك سلمان بن عبد العزيز، والأمير محمد بن نايف، ولي العهد السابق وله علاقات قوية مع المؤسسة الأمنية الأميركية؛ كانا يدبران انقلابا .

ويرى غوش أن هذا هو التحدي المباشر الأقوى على الإطلاق لحاكم سعودي، بحجم أكبر من الذي وقع عام 1969، عندما لم تنجح خطة بعض ضباط القوات الجوية للإطاحة بالملكية؛ ولذلك يتوقع المرء أن يخاطب الملك سلمان أو ولي عهده محمد بن سلمان مواطنيه والمجتمع الدولي ببعض الكلمات المطمئنة، لكن هذا لم يحدث.

وأشار الكاتب إلى ما نشر عن إطلاق سراح بعض الشخصيات القوية التي اعتقلت، لكنه شدد على أن أبرز أميرين ما زالا رهن الاعتقال حتى كتابة هذا المقال. وألمح إلى أن كثيرين في الرياض عالجوا كل سبب ممكن لهذه الأحداث الدرامية التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع.

فمنهم من تساءل: هل ضاق محمد بن سلمان ببساطة من الآخرين لأنهم ينتقدونه في المجالس العائلية؟ هل كان يبعث إشارة إلى بقية آل سعود بأنه لن يسامح أي معارضة؟ هل بإمكانه أن يتخلص من مراكز القوة البديلة استعدادا لارتقائه العرش؟ أو هل كان الآخرون يتآمرون بالفعل لمنع ارتقائه؟

وأضاف غوش أنه كان هناك حتى بعض التكهنات بأن اعتقال الأمراء كان بإيعاز من الملك سلمان وهو في فراش الموت، وهو ما اضطر البلاط الملكي إلى نشر صور ومقطع فيديو لإظهار أن الملك بصحة جيدة.

واعتبر غياب الوضوح حول أحداث بهذه الأهمية الوطنية والعالمية الكبيرة ينبغي أن يثير قلق الحكومات والمستثمرين الأجانب بقدر ما يثير قلق السعوديين، ليس أقله بعد أن بدأت الرياض "حرب أسعار النفط"؛ مما أجبر خام برنت على الهبوط إلى 31 دولارا للبرميل صباح الاثنين 9 مارس ، وأثار الذعر في الأسواق العالمية .

وبحلول ذلك الوقت سرت شائعة جديدة بأن الاعتقالات كانت تهدف إلى إحباط أي تذمر من أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد السعودي .

ولفت الكاتب إلى أن الشفافية لم تكن أبدا شيمة قوية لمحمد بن سلمان، وأن مكانته الدولية تضررت بسبب سلسلة من القرارات المتهورة وغير المدروسة، وقال إن قسوته تتسبب في حجب مصداقيته كمصلح، وإذا ظلت الاعتقالات الأخيرة من دون تفسير فسيتعمق هذا التصور.

وعلق غوش على اعتقال الأميرين الرئيسيين يوم الجمعة بأنهما لم يكونا في وضع يسمح لهما بخلع محمد بن سلمان لابتعادهما عن المشهد وعدم تمتعهما بأي قوة حقيقية. ونظرا لظروفهما تلك كانا سيحتاجان إلى جمع كبير لمحاولة إسقاط الملك سلمان ووريثه، ويمكن تصور اعتقالات الأسبوع الماضي بأنها كانت بداية لحملة قمع أوسع .....

انتخابات الكنيست الصهيوني : تناقضات و تجاذبات و استقطابات

مصطفى خياطي

هل يتجه الكيان الصهيوني إلى تنظيم انتخابات رابعة خلال سنة واحدة؟ الانسجام و التوافق يبدو مستحيلا بعد إعلان نتائج اقتراع مارس الجاري داخل الكيان الصهيوني،و الضبابية أصبحت تخيم على سماء المشهد السياسي الصهيوني. فقد حصل تكتل اليمين على 58 مقعدا : 36 لحزب الليكود،9 للأحزاب "شاس" و 7 مقاعد لحزب "يهدوث هتوراة" و 6 مقاعد لحزب "يمينا"، مقابل 47 مقعدا للتحالف الوسطي الذي حصل فيه تحالف "أزرق أبيض" على 33 مقعدا، وحزب "إسرائيل بيتنا" 7 مقاعد، واليسار الصهيوني ممثلا بحزب العمل 7 مقاعد.

و يراهن تحالف الوسط على القائمة العربية داخل الكنيست التي حصلت على 15 مقعدا لتشكيل حكومة أقلية ،حيث يُشترطُ الحصول على 61 مقعدا من أصل 120.

وكان أيمن عودة رئيس القائمة العربية. المشتركة قد أعلن قبل لقاء وفده بوفد "أزرق أبيض"، عن شروط سياسية لأي اتفاق مع غانتس، و تتمثل هذه الشروط في :

- رفض أي مخطط أحادي الجانب من خلال صفقة القرن.- التأكيد على أن المسجد الأقصى مكان لصلاة المسلمين فقط.- القدس الشرقية عاصمة لابديل عنها للدولة الفلسطينية .

ملحوظة : لم يتحدث عن المستوطنات و اللاجئين و الأسرى .

أما الشروط المدنية، فقد طالب أيمن عودة باعتماد خطة اقتصادية شاملة ،و خطة لمكافحة العنف و الجريمة في المجتمع العربي، و الاعتراف بالقرى التي لا يعترف بها الكيان الصهيوني في النقب، وحل قضية قريتي إقرث و ككفر برعم، وإلغاء قانون "كامينتس" الخاص بهدم البيوت العربية.

الرد الصهيوني في شخص أزرق أبيض، ألغى الحديث عن القضايا السياسية، و اكتفى بشرط التفاوض حول القضايا المدنية، و رفض الخوض في خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط، و هي الاشتراطات الاستباقية التي دفعت الطفران إلى تأجيل الجلوس للمفاوضات من يوم الثلاثاء 10 مارس، إلى الأربعاء مع العلم أن أي اتفاق بينهما فهو مهدد بالانهيار قبل تشكيل الحكومة بسبب"فيتو" عضوين من تحالف ازرق ابيض، اللذان يرفضان اى اتفاق مع التكتل العربي، و يذهبان إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الليكود، ما يعني أن العدد الإجمالي الذي سيتحصل عليه التحالف الوسطى مع العرب هو 60 مقعد فقط، وهو التناقض الذي يعول عليه نتنياهو ليتمكن من تشكيل حكومة يمين ضيقة .

هذا وكان نتنياهو قد التمس من محكمة الكيان الصهيوني العليا تأجيل جلسة محاكمته في قضايا الفساد، إلى ما بعد الحسم في تشكيل الحكومة، إلا أن طلبه ووجه بالرفض و تم الاحتفاظ بتاريخ 17 مارس كم عد لمثوله أمام المحكمة، و هو المعطى الذي قد يبعثر حساباته سواء مع حلفائه أو مع الناخبي في حال اللجوء إلى تنظيم انتخابات رابعة خلال سنة واحدة، و هو السيناريو المستبد.

من وحي الأحداث

الجفاف مناسبة الغلاء

التيتي الحبيب

التهبت اسعار الحبوب والقطاني بسوق الحبوب بشارع محمد السادس بالدار البيضاء. هكذا "حطمت مادة الشعير البلدي رقما قياسيا لأول مرة في تاريخ المغرب، يقول أمين التجار، ليصل سعرها إلى حدود 6 دراهم. حسب موقع "لكم"."

تعود هذه الموجة من الغلاء الى الانعكاسات الاولى للجفاف وشح الامطار الفصلية لهذه السنة. لن تتوقف موجة الغلاء في هذا الحد بل ستتعداه الى مستويات اخرى لتشمل الخضراوات والفواكه وجميع مواد المعيشة الاساسية والأعلاف. سيكون الغلاء هو الآفة الكبرى في الشهور المقبلة.

ان السبب المباشر او الظاهر في آفة غلاء الحبوب والقطاني والخضر والأعلاف هو هذه الموجة من الجفاف لكنه مجرد سبب يستعمل من اجل التغطية على الاسباب الاكثر اهمية منه وهي اسباب تعود لمسؤولية الدولة والكتلة الطبقية السائدة. اصبح الجفاف معطى موضوعيا نظرا للمتغيرات المناخية والبيئية، ولذلك اصبح من المفروض في جميع السياسات الاقتصادية اخذه بعين الاعتبار وايجاد الحلول اللازمة من اجل الحد من تأثيراته السلبية والخطيرة. وفي هذا الاطار تطرح سياسة تدبير الموارد المائية سواء فيما يتعلق بالسدود – تشييدها وصيانتها – او في استهلاك المياه عند اختيار الزراعات وطرق سقيها بما يضمن السيادة الغذائية للبلاد ؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية سياسة توزيع السلع والبضائع وقنوات التخزين والتوزيع بعيدا عن المضاربات والتلاعب في تموين الاسواق والمستهلكين.

كيف نواجه الغلاء؟ لن تكون المواجهة إلا جماعية وعلى صعيدين اثنين :

• على صعيد المستهلكين يجب تأسيس حركة مجتمعية تضم المتضررين والمتضررات في الاحياء الشعبية بالمدن والبوادي يكون برنامجها التصدي لكل اسباب الزيادة في اسعار المواد الغذائية سواء في الاسواق او المتاجر خاصة المتاجر الكبرى. يجب الاستفادة من تجربة مقاطعة المواد الثلاثة والتي اعطت نتائج جد ايجابية في ردع الاحتكار.

• على صعيد السياسات الكبرى للدولة المسؤولة الحقيقية عن الغلاء والمضاربات والاحتكار. وهذه المواجهة تتطلب تشكيل جبهة سياسية تضم اوسع القوى. وعلى هذه الجبهة ان تقدم برنامجها ومطالبها الى الجماهير الشعبية وتشرح ابعاده لتحقيق اوسع التفاف حوله ومن خلال ذلك تقديم خطة النضال الشعبي من اجل فرض المطالب ضد سياسات الدولة المؤدية للغلاء والمحتكرين والمضاربين والذين يستغلون الكوارث مثل الجفاف للاغتناء والسرقة.

نعتبر ان دينامية تشكيل الجبهة الاجتماعية في الجهات والمدن قد تعطي دفعة قوية للمواجهة الشعبية للغلاء وللالتفاف السياسي والنقابي والجمعوي من اجل حشد القوى وصد الموجات المقبلة من الغلاء. ان تجربة تنسيقيات مواجهة الغلاء ستكون مفيدة في هذا الشأن وخاصة من دروس سلبياتها وعوامل عدم تحقيقها للزخم الذي يعتبر شرطا اساسيا لنجاح أية حركة اجتماعية. إن الزخم لن يتحقق ما لم ينخرط في الحركة المتضررون انفسهم وأن يتمكنوا من صياغة برنامجهم والمشاركة الفعلية في وضع الخطة النضالية وتعيين من يطرحها ومن يفاوض من أجل انتزاع المكاسب.